Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 10, Issue 5 (2026) • P: 77 - 45
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Impact of Continuous Auditing on Reducing Audit Risk from the Perspective of External Auditors: A field study on audit firms in the Kingdom of Saudi Arabia

Mr. Naif Bani Al-Mahammadi*, Prof. Awad Salama Al-Rahili
Faculty of Economics and Management | King Abdulaziz University | KSA

Received: 15/01/2026
Revised: 26/01/2026
Accepted: 10/03/2026
Published: 30/05/2026

* Corresponding author: naifalmhamady@gmail.com

Citation: Al-Mahammadi, N. B., & Al-Rahili, A. S. (2026). The impact of continuous auditing on reducing audit risk from the perspective of external auditors: A field study on audit firms in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 10*(5), 45 – 77. https://doi.org/10.26389/AJSRP.N170126

2026 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aimed to identify the impact of Continuous Auditing across its three dimensions (Procedural and Temporal Efficiency, Continuous Monitoring, and Behavioral and Organizational Compliance) on reducing audit risks within the Saudi business environment. To achieve this, the study adopted a descriptive-analytical approach. The study population consisted of all external auditors in audit firms and offices in the Kingdom of Saudi Arabia. The studies sample consisted of (182) external Auditors. A questionnaire was used as the data collection tool. Data were statistically analyzed using SPSS. The results showed a statistically significant positive (direct) effect of all dimensions of continuous auditing on reducing audit risk, with a correlation coefficient of ($R = 0.992$) and a coefficient of determination ($R^2 = 0.985$). The results also indicated that the "procedural and time efficiency" dimension had the greatest impact on reducing audit risk, followed by the "continuous control" dimension, and then the "behavioral and organizational compliance" dimension, with beta values of 0.399, 0.339, and 0.312, respectively. Furthermore, the results revealed variations in the evaluation of continuous audit dimensions based on the demographic characteristics of the respondents. Statistically significant differences were found in the "efficiency" dimension attributable to the educational qualification variable, favoring those with a master's degree. Similarly, in the "control" and "behavioral compliance" dimensions, differences were found attributable to the specialization variable, favoring those specializing in accounting. The study recommends that audit firms adopt continuous audit techniques as a strategic option to reduce the risk gap, with an intensive focus on raising procedural and time efficiency as the strongest and most influential driver of audit quality.

Keywords: Continuous audit, Audit risks, External auditor, Saudi business environment, Ongoing monitoring, Behavioral compliance.

أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية

أ. نايف بن باني المحمادي*، الأستاذ الدكتور/ عوض بن سلامة الرحيلي
كليّة الاقتصاد والإدارة | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المُستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة المستمرة بأبعادها الثلاثة (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، والامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية. لذا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة في المملكة العربية السعودية، بلغت عينة الدراسة (182) مراجعاً خارجياً. استُخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي (طردي) ذو دلالة إحصائية لكافة أبعاد المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R= 0.992$) وقيمة معامل التحديد ($R2= 0.985$)، كما أظهرت النتائج أن بُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية" هو البُعد الأكثر تأثيراً في تقليل مخاطر المراجعة، يليه بُعد "الرقابة المستمرة"، ثم بُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي" حيث بلغت قيمة Beta للأبعاد الثلاثة (0.399، 0.339، 0.312) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج وجود تباين في تقييم أبعاد المراجعة المستمرة بناءً على الخصائص الديموغرافية للمبحوثين، حيث ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في بُعد "الكفاءة" تُعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الحاصلين على درجة الماجستير. وكذلك في بُعدي "الرقابة، والامتثال السلوكي" تُعزى لمتغير التخصص لصالح تخصص المحاسبة. توصي الدراسة بضرورة تبني مكاتب المراجعة لتقنيات المراجعة المستمرة كخيار استراتيجي لتقليص فجوة المخاطر، مع التركيز المكثف على رفع الكفاءة الإجرائية والزمنية باعتبارها المحرك الأقوى والأكثر تأثيراً في جودة المراجعة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المستمرة، مخاطر المراجعة، المراجع الخارجي، بيئة الأعمال السعودية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي.

1- الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

تُعدّ مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات من المهن التي شهدت تطورًا ملحوظًا بفضل التقدم التكنولوجي، وزيادة متطلبات الشفافية، والحاجة المتزايدة للالتزام بالمعايير الدولية. وقد تزامنت هذه التطورات مع تعقُّد بيئة الأعمال وتطوّر الأنشطة الاقتصادية والمالية، والسعي الحثيث للتحول الكامل نحو الاقتصاد الرقمي، الذي من أهم سماته معالجة المعاملات التجارية إلكترونياً وعبر الإنترنت. وبالتالي أصبح دمج واستخدام التكنولوجيا في عمليات المراجعة بشكل فعال أمرًا ضروريًا لكي تظل المهنة ذات صلة في اقتصاد الوقت الحقيقي ولتلبية الطلب المتزايد والمتغير على التأكيدات الموثوقة في الوقت الحقيقي.

وفي قلب هذا التحول العالمي، تبرز المملكة العربية السعودية كنموذج فريد للتحول الرقمي المتسارع تحت مظلة رؤية المملكة 2030. حيث أصبحت المملكة مركزاً مالياً وإقليمياً رائداً، وشهدت تطبيق مبادرات تقنية ثورية مثل "منظومة الفوترة الإلكترونية" والربط التقني المباشر مع الجهات الضريبية والرقابية. هذا الواقع الجديد وضع مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في المملكة أمام حتمية تطوير أدواتها؛ فالمعايير المهنية الدولية (IFRS) والمتطلبات الرقابية المحلية باتت تتطلب دقة أعلى وسرعة أكبر، مما جعل الانتقال من المراجعة التقليدية الدورية إلى المراجعة المستمرة ضرورة استراتيجية لضمان استمرارية المكاتب المهنية وقدرتها على المنافسة في سوق يتسم بالشفافية العالية.

ومع هذا التسارع، تبرز معضلة مخاطر المراجعة (Audit Risk) بأبعادها الثلاثة: المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف. حيث تؤكد الدراسات أن الاعتماد على الأساليب التقليدية في بيئة رقمية معقدة يرفع من احتمالية فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية. في المقابل فأن اعتماد أساليب المراجعة المستمرة كمنهجية حديثة تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا لرصد البيانات وتحليلها، وبما يُمكّن المراجعين من اكتشاف أي أخطاء أو مخالفات مالية بسهولة وسرعة، وبالتالي يقلل من مخاطر المراجعة ويُحسّن بدوره جودة التقارير المالية. حيث يعزز استخدام المستمرة من تقليل زمن الوصول لاكتشاف الأخطاء والانحرافات الجوهرية واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها في وقت مبكر.

وبالرغم من ثراء الأدب النظري حول التقنيات الحديثة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تحلل كيفية تأثير "المراجعة المستمرة" فعلياً على تقليل هذه المخاطر من وجهة نظر الممارسين المهنيين في البيئة السعودية، خاصة مع تزايد الضغوط المهنية والقانونية الملقاة على عاتقهم. لذا، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الزاوية التطبيقية للمراجعة المستمرة بأبعادها (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي والتنظيمي)، على تقليل مخاطر المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة بالمملكة العربية السعودية.

1-2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في ظل رؤية المملكة 2030، شهدت بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية تحولات رقمية هائلة، بالتزامن مع التغيرات المتلاحقة والمتطورة في تكنولوجيا المعلومات والتي أدت إلى ظهور العديد من الأنظمة والتقنيات الحديثة لمواكبة التطورات الهائلة في الاقتصاد العالمي الجديد، حيث ظهرت التجارة الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني، وتبنت المؤسسات تقنيات السحابة، والربط الإلكتروني للفواتير، وزاد الاعتماد على لغة تقارير الأعمال الممتدة، وقد وضع كل هذا تحديات ومسئوليات جديدة أمام مهنة المحاسبة مما انعكس بدوره على مهنة المراجعة، وجعل من نموذج المراجعة التقليدي المبني على الفحص الدوري غير كافٍ لمواجهة تعقيدات المعاملات، وبالتالي ظهرت الحاجة الملحة لتبني المراجعة المستمرة كضرورة حتمية لضمان جودة التقارير المالية.

وعلى الرغم من أن ممارسات المراجعة التقليدية تستند إلى سلسلة من الإجراءات المحددة والمصممة بدقة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، إلا أن الاعتماد على المراجعة التقليدية في ظل بيئات الأعمال الحديثة، يرفع من مخاطر الاكتشاف. حيث أظهرت دراسات حديثة أن عمليات التدقيق التقليدية، التي تخضع لدورات منتظمة، غالباً ما تكشف عن الاحتيال أو الأخطاء أو المخالفات بعد وقوعها بفترة طويلة، مما يجعل المؤسسات عرضة للخسائر المالية والإضرار بسمعتها، أما الأنظمة المدعومة بالإنترنت والذكاء الاصطناعي فتتغلب على هذا التأخير من خلال المراقبة المستمرة للمعاملات، وتحليل مجموعات البيانات الضخمة، والكشف عن المخالفات فور ظهورها (Badmus, 2025).

ورغم كثرة الدراسات التي تناولت المراجعة المستمرة وركزت بشكل أكبر على المراجعة المستمرة من منظور "المراجعة الداخلية" أو "نظم المعلومات المحاسبية"، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث أثرها على مخاطر المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي، وتحديداً في بيئة ناشئة ومتسارعة النمو مثل السوق السعودي. لتأتي هذه الدراسة لتسد فجوة بحثية ومعرفية في المكتبة السعودية، من خلال استقصاء طبيعة العلاقة الارتباطية والأثر بين استخدام المراجعة المستمرة وتقليل مخاطر المراجعة. لذلك، تتمثل مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما أثر المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال السعودية؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أثر الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية؟
2- ما أثر الرقابة المستمرة في كشف الأخطاء والاحتيال على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية؟
3- ما أثر الامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى إلى متغيراتهم الديموغرافية (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني، الشكل القانوني).

3-1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف عام؛ وهو التعرف على أثر المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. بيان أثر الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية.
2. تحديد مدى مساهمة الرقابة المستمرة لحالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية.
3. تحليل أثر الامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية.
4. التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى إلى متغيراتهم الديموغرافية (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني، الشكل القانوني).

4-1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تعالج أحد الاتجاهات الحديثة والمتقدمة في الفكر المحاسبي وهي "المراجعة المستمرة"، وتسعى لسد الفجوة البحثية والمنهجية في البيئة السعودية نظرًا لندرة الدراسات التي ربطت بين هذا الأسلوب وتقليل مخاطر المراجعة؛ مما يجعلها إضافة مرجعية هامة تساهم في إثراء المكتبة الأكاديمية المحلية وتأصيل المفاهيم المتعلقة بتطوير مهنة المراجعة. أما من الناحية العملية، فتكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤى تطبيقية تساعد المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية والمنظمات المهنية في المملكة على تبني تقنيات المراجعة المستمرة كأداة فعالة للحد من المخاطر المهنية، بالإضافة إلى دورها في تسليط الضوء على سبل الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين وتطوير منهجياتهم بما يتوافق مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال السعودية.

5-1 فرضيات الدراسة:

للتوصّل إلى الحلول المناسبة لمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها؛ فقد سعت الدراسة إلى التحقق من الفرضيات الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإجرائية والزمنية في المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المستمرة لحالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية.
3. يوجد أثر للامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى إلى متغيراتهم الديموغرافية (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني، الشكل القانوني).

6-1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة موضوعياً على تحليل أثر المراجعة المستمرة بأبعادها (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين. أما مكانياً فقد أُجريت الدراسة على شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية. أما زمنياً فقد أجريت الدراسة خلال العام الأكاديمي 2025م.

7-1 مصطلحات الدراسة:

- **المراجعة المستمرة (Continuous Audit):** "هي منهجية تُمكن المحاسبين القانونيين من تقديم تأكيدات مكتوبة حول موضوع المراجعة التي تقع تحت مسئولية إدارة المنشأة، وتقدم التأكيدات من خلال أشكال مختلفة من تقارير المراجعة للمساهمين والإدارة والعملاء المحتملين وذلك بشكل فوري أو بعد فترة قصيرة من وقوع الأحداث ذات العلاقة بموضوع المراجعة" Bumgarner & (Vasarhelyi, 2015, p.4).
- **مخاطر المراجعة:** "هي مخاطر إبداء المراجع لاستنتاج غير ملائم عندما تكون المعلومات موضوع الحكم محرفة جوهرياً، وتتضمن مخاطر إبداء المراجع لرأيه دون تحفظ في القوائم المالية التي تحتوي على تحريفات جوهرية في كافة جوانبها الهامة دون علمه. "ويُعد خطر المراجعة دالة في مخاطر التحريف الجوهري وخطر الاكتشاف" ((IFAC, 2023, ISA 200, definitions, para.(c)).
- **المراجع الخارجي:** "هو شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية مرخص له بمزاولة المهنة" (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2021).

8-1 الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة:

هدفت دراسة Aladwey & El Sayad (2024) إلى استكشاف تصورات المراجعين الخارجيين حول محفزات وتحديات تطبيق المراجعة المستمرة في مصر، بالإضافة إلى تصوراتهم حول تأثيره على استقلاليتهم. ولجمع البيانات أجرت الدراسة استطلاع رأي شمل (95) مراجعاً يعملون في شركات المراجعة الأربع الكبرى وغيرها. أظهرت النتائج أن تلبية الطلب المتزايد من أصحاب المصلحة على التقارير الفورية وتحسين جودة التقارير المالية يؤثران بشكل كبير على تصورات المراجعين الخارجيين لمحفزات تبني المراجعة المستمرة. كما أظهرت الدراسة أن غياب المعايير المتعلقة بالمراجعة المستمرة وارتفاع تكلفة تطبيقها يؤثر بشكل كبير على تصورات المراجعين للتحديات التي تحول دون تطبيقها. ويرى المراجعين أن غياب إرشادات واضحة بشأن العمل المطلوب في المراجعة المستمرة يُعد من أهم العوامل التي قد تُضعف استقلاليتهم.

هدفت دراسة خليل وآخرون (2023) إلى استكشاف دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر المراجعة وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية. تم إجراء الدراسة الاختبارية عن طريق تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة من (١٠٠) مفردة تم اختيارهم من (مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في مصر- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكليات التجارة بالجامعات المصرية- مستخدمي المعلومات المحاسبية- أعضاء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن تطبيق مدخل المراجعة المستمرة يساهم في تقديم خدمة ذات قيمة لمتخذي القرار من خلال التأكيد المستمر على مصداقية وملاءمة المعلومات التي تستخدم في صنع القرارات الهامة لمنظمات الأعمال، وتساعد المراجعة المستمرة أيضا المراجع الخارجي في التوضيح لمستخدمي المعلومات مدى قدرة المنشأة على الاستمرار من عدمه، الأمر الذي يؤدي إلى تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية مما يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة وتوصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، واستنادا إلى ذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام المراجعين بالتدريب على استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة، وأن يجتازوا بعض البرامج التدريبية تحت إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين.

استكشفت دراسة Eissa & Assaf (2022) تصورات المراجعين الخارجيين في مصر حول كل من زيادة مخاطر المراجعة في بيئة النشر الإلكتروني للتقارير المالية، ودور تطبيق المراجعة المستمرة في الحد من هذه المخاطر، ومدى اعتبار معرفة وخبرة المراجعين الخارجيين في تكنولوجيا المعلومات محدداً مهما في تطبيق المراجعة المستمرة، ومن ثم مناقشة الاختلاف الجوهري لهذه التصورات بين الفترة التي سبقت جائحة فيروس كورونا وأثناء الجائحة. تم جمع البيانات باستخدام منهج تجريبي من خلال استطلاعات الرأي عبر الإنترنت من (126) مراجع من مكاتب المراجعة المصرية لتحقيق أهداف البحث. تشير النتائج الإجمالية إلى وجود اختلاف جوهري في وعي المراجعين الخارجيين في مصر بمخاطر التدقيق الناشئة عن النشر الإلكتروني للتقارير المالية، وأهمية تطبيق المراجعة المستمرة في هذا النوع من شركات المحاسبة والمراجعة لتقليل مخاطر المراجعة، وكذلك اعتبار درجة تدريب وخبرة المراجع في التعامل مع تقنية المعلومات أحد محددات نجاح تطبيق المراجعة المستمرة. يجب أن تركز البحوث المستقبلية على أهمية استخدام المراجعة الداخلية للمراجعة المستمرة لإدارة المخاطر ودعم الجودة للتقارير المالية المنشورة إلكترونيا في مصر في فترة جائحة كورونا عن الفترة السابقة لحدوث الجائحة.

حاولت دراسة العازمي (2022) تقديم إطار مقترح لأثر تطبيق مدخل المراجعة المستمرة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاسها على مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية. اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، لتحليل مشكلة بحثية تتمثل في أن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية لديه العديد من المشاكل أو المخاطر مما أدى إلى مزيد من الاهتمام بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحمايتها والرقابة عليها لضمان جودة محتوى المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية الإلكترونية، وتفعيل مدخل المراجعة المستمرة والذي يقوم بزيادة مستوى جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ورفع مستوى كفاءة وفاعلية نظم المنشأة المحاسبية والرقابة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة المستمرة تؤدي إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح للمراجع الخارجي بأن يولي اهتماماً

أكبر بطبيعة النشاط من ناحية وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى وهي أفضل المراحل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمر على الإنترنت باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداماً في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية.

هدفت دراسة المنصوري وآخرون (2022) إلى توضيح أثر الاتجاهات الحديثة في المراجعة (المستمرة) ودورها في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية المنشورة في السودان، وتم الاعتماد على الاستبانة كأدا ة للدراسة، حيث وزع عدد (100) استمارة استبانة على عينات من الموظفين والمدراء في شركات توزيع المواد البترولية السودانية- شركة بشائر لخدمات الطاقة المحدودة- شركة قادرة للبترول المحدودة- الشركة الوطنية للبترول (سودان) المحدودة وحلل منها عدد (92) استمارة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: نسبة تطبيق المراجعة المستمرة لتقليل مخاطر النشر الإلكتروني في شركات توزيع المواد البترولية كانت جيدة. وهناك تأثير مباشر في العمل بالمراجعة الإلكترونية وتطبيقاتها البرمجية لتقليل وتلطيف مخاطر النشر الإلكتروني وصد الهجمات السيبرانية عن مواقع تلك الشركات، وهو موجب ودال إحصائيا.. وجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات متغير تكامل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والاتجاهات الحديثة في المراجعة المستخدمة من قبل أفراد عينة الدراسة. وقد قدمت الدراسة عدد من المقترحات أهمها وضع إطار متكامل للنظم المحاسبية المحوسبة والاتجاهات الحديثة في المراجعة (المستمرة) يسهم في نشر ثقافة النشر الإلكتروني لتقارير الأعمال وتطبيقاتها في كل قطاعات البترول في السودان.

هدفت دراسة مدني (2020) إلى التَّعرُّف على دور المراجعة المستمرة وفاعليتها في تحقيق جودة ملاءمة التقارير المالية، وتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، وقابلية فهم المعلومات المتضمّنة في التقارير المالية المنشورة إلكترونيًّا. وتنتمي هذه الدراسات إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وللتحقّق من صحة فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ومنهج التحليل الوصفي، واُستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، الذي تمثّل في مكاتب المراجعة وسوق الأوراق المالية بولاية الخرطوم بالسودان، ووُزّعت الاستبانة على عينة عشوائية مكوّنة من (120) مراجعاً. وتوصّلت الدراسة إلى أن المراجعة المستمرة تزيد من ملاءمة التقارير المالية المنشورة، وأن الإفصاح عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب، يساعد على تصحيح الأخطاء في وقت كافٍ وبالتالي التقليل من مخاطر المراجعة. وعلى ضوء النتائج خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها: ضرورة وجود مراجعة مستمرة لدورها الإيجابي تجاه ملاءمة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًّا، وتزويد مستخدمي التقارير المالية ومتخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

وسعت دراسة موسى (2020) إلى اختبار أثر المراجعة المستمرة على مخاطر المراجعة، وتوضيح أثر المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء بالتقارير المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة الخارجية، وبلغت عينة الدراسة (100) مفردة. توصلت الدراسة إلى أن الاختيار الأنسب لبرامج المراجعة في اكتشاف مخاطر المراجعة يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي بمكاتب المراجعة. كما عملت المراجعة المستمرة على اكتشاف مخاطر المراجعة من خلال حماية أنظمة المراجعة ضد المخاطر بمكاتب المراجعة الخارجية. وساهم العمل على تقييم إجراءات التسجيل في النظام المحاسبي في المنشأة محل المراجعة في اكتشاف مخاطر الرقابة بمكاتب المراجعة الخارجية. أوصت الدراسة بالعمل على تفعيل المراجعة المستمرة بتوفير المتطلبات اللازمة وذلك بتخصيص ميزانية لدعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بمكاتب المراجعة، وكذلك الاستمرار في استخدام الوسائل الموثوقة للحصول على دليل المراجعة بالاتصال الفعال بين شبكة المراجع وشبكة العميل.

كما هدفت دراسة Adow & Hussien (2020) إلى تقييم أثر التخصّص الصناعي للمُراجعين الخارجيين، والمراجعة التحليلية، وعملية المراجعة المستمرة على مخاطر المراجعة الأساسية. وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، حيث اعتمدت على المنهج الاستقرائي في اختبار فرضيات الدراسة، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية، وتم الأخذ بالمنهج التاريخي لتطبيق الدراسات السابقة ذات الصلة، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد طُبّقت على مكاتب المراجعة الخارجية بمدينة الخرطوم بوصفها مجتمعًا للبحث، وتكوّنت عينة الدراسة من (40) مراجعًا خارجيًّا أُختيروا بطريقة عشوائية. وأشارت النتائج إلى أن جميع المُتغيّرات المُستقلة مثل: التخصّص الصناعي للمُراجِعين الخارجيين، والمراجعة التحليلية، والمراجعة المستمرة؛ تساعد على تقليل مخاطر المراجعة. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة أن يشارك المُراجِعون الخارجيون في أنشطة التدريب والتطوير؛ لمواكبة هذه المُتطلّبات. وبالمثل، يُنصح العملاء بالتركيز على التخصّص الصناعي للمُراجِع الخارجي، مع التركيز على المراجعة التحليلية والمستمرة.

وسعت دراسة حامد (2018) إلى توضيح أثر المراجعة المستمرة، والتخصص الصناعي ومراجعة النظير في تحقيق جودة التقارير المالية، وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث اعتمدت على المنهج المسحي في اختيار عينة بطريقة عشوائية بلغت (93) موظفًا من مجتمع الدراسة المُتمثّل في العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم في السودان، واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصّلت إلى عدة نتائج، أهمها: تُسهم الاتجاهات الحديثة للمُراجَعة الخارجية في تقويم مستوى ملاءمة التقارير المنشورة إلكترونيًّا لقرارات المستخدمين، كما تُسهم الاتجاهات الحديثة للمُراجَعة الخارجية في تدعيم استقلالية المُراجِع الخارجي وقدراته المهنية على

مواجهة اكتشاف الغش والأخطاء، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات ذات العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمُرَاجَعَة الخارجية وجودة التقارير المالية، والاهتمام بتفعيل الاتجاهات الحديثة للمُراجَعة الخارجية (مراجعة النظير - المراجعة المستمرة- التخصّص الصناعي)؛ لما لها من دور فعّال في تحسين تحقيق جودة التقارير المالية.

وهدفت دراسة عمر (2017) إلى معرفة دور المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة (المخاطر الملازمة، مخاطر الاكتشاف، مخاطر الرقابة). ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على نوع الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمد منهجية المسح بالعينة، كما أُعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، حيث طُبّقت على عينة مكوّنة من (56) فردًا، أُختيروا بطريقة عمدية من موظفي بنك فيصل الإسلامي السوداني. وتوصّلت الدراسة إلى أن المراجعة المستمرة تُقدّم رأيًا فنيًّا محايدًا بشأن صدق التقارير والقوائم المالية وصحتها، كما أن استخدام المراجعة المستمرة بصورة جيدة تؤكد أن هناك نظامًا جيدًا للرقابة الداخلية داخل المصارف السودانية، وأن المراجعة المستمرة تؤثر بشكل إيجابي على تحديد مخاطر المراجعة والحد منها بصورة فعّالة. وأوصت الدراسة بإدخال المراجعة المستمرة ضمن مقررات الجامعات السودانية لتأكيد أهميتها، وتبني المصارف السودانية نظام المراجعة المستمرة وتطبيقها، وتدريب المحاسبين والمُراجِعين بالمصارف السودانية وتأهيلهم على كيفية تطبيق نظام المراجعة المستمرة.

حاولت دراسة مسبل (2016) التَّعرُّف على مستوى اهتمام المصارف السودانية بتطبيق نظام المراجعة المستمرة في الواقع العملي، ومدى قدرتها على الحدّ من مخاطر نشر التقارير المالية إلكترونيًّا، وهذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث اعتمدت المنهج المسحي، كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات، وطُبّقت على عينة مكوّنة من (70) فردًا من ذوي الاختصاص في المحاسبة وإدارة الأعمال، والاقتصاد ونظم المعلومات المحاسبية، العاملين في المصارف السودانية، وتوصّلت الدراسة إلى المراجعة المستمرة أدّت إلى الحدّ من مخاطر خصوصية المعلومات، ومخاطر سلامة المعلومات المالية، ومخاطر صلاحية المعلومات بالمصارف السودانية المُدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المنشورة إلكترونيًّا. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف السودانية بتوفير المقوّمات اللازمة لتطبيق نظام المراجعة المستمرة؛ لضمان تقليل مخاطر نشر التقارير المالية إلكترونيًّا. كما ترى الدراسة أن المراجعة المستمرة أدّت إلى الحدّ من مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير المالية؛ لكن الدراسة الحالية تبحث عن الاتجاهات المعاصرة للمُراجَعة الخارجية وأثرها في تحقيق جودة التقارير المالية.

واستكشفت دراسة Davidson et al., (2014) الدور الذي تؤديه المراجعة المستمرة في التأثير على قرار المُراجِع الخارجي، وذلك بالاعتماد على المراجعة الداخلية، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المُراجِعين الخارجيين العاملين بالشركات في ولاية فلوريدا، واشتملت عينة الدراسة على (142) مراجعًا خارجيًّا، وقد تبنّت الدراسة المنهج الكمي، كما استعانت بالاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصّلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتوظيف المراجعة المستمرة من قِبل المُراجِعين الداخليين في زيادة اعتماد المُراجِعين الخارجيين على نتائج التقارير التي تأتي من المنظمات نتيجة للمُراجَعة الداخلية. كما أدّى تطبيق المراجعة المستمرة إلى تقليل عدم التناسق في المعلومات بين المُراجِعين الداخلين والخارجيين، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية، التي تهدف إلى تطبيق اتجاه المراجعة المستمرة؛ لتمكين المُراجِعين في الشركات من تطوير ضوابط رقابية، عبر تقديم رأيهم في فترة زمنية قصيرة، وإعطائهم فرصة ابتكار برامج مراجعة جديدة تقوم على النظم الإلكترونية الحديثة.

1-9 التعليق على الدراسات السابقة:

من حيث الهدف: لكل دراسة أهدافها الخاصة، ولكن هناك دراسات ركّزت على تناول بعض الاتجاهات الحديثة للمُراجَعة الخارجية (بما في ذلك المراجعة المستمرة) ودورها في الحدّ من مخاطر المُراجَعة، مثل دراسة مدني (2020)، ودراسة (Adow & Hussien, 2020)، ودراسة حامد (2018)، ودراسة عمر (2017)، ودراسة مسبل (2016)، وهذا يتفق مع الدراسة الحالية في أحد أهدافها. أما بعض الدراسات فتختلف مع الدراسة الحالية من حيث الأهداف؛ كونها ركّزت على دراسة تأثر المُراجَعة الخارجية ببعض المحدّدات، مثل: اكتشاف الأخطاء، والتنبؤ بالفشل المالي، وجودة التقارير المالية في بيئة المحاسبة والمراجعة عمومًا.

تشابهت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في انتمائها إلى الدراسات الوصفية التحليلية، التي اعتمدت على منهجية المسح بالعينة، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، مثل دراس مدني (2020)، ودراسة حامد (2018)، Adow & Hussien (2020). فيما تختلف مع بعض الدراسات كدراسة Sulaiman (2011)، التي تنتمي إلى الدراسات الاستكشافية، واعتمدت على المنهج النوعي في تحليل البيانات، واستخدمت دليل المقابلة شبه المقننة لجمع البيانات.

تختلف معظم الدراسات السابقة - العربية والأجنبية- مع الدراسة الحالية من حيث مجتمع الدراسة؛ باستثناء دراسة (Adow & Hussien 2020)، التي تتشابه مع الدراسة الحالية في التطبيق على المُراجِعين الخارجيين، بينما اعتمدت الدراسات السابقة على الجمع بين المُراجِعين الخارجيين، والعاملين المساعدين في مكاتب المُراجَعة، والخبراء في مجال المُراجَعة والمحاسبة، وقد تكوّن مجتمع الدراسة في بعض الدراسات الوصفية والاستكشافية من عدد من الشركات، من خلال التركيز على التقارير المالية المُراجَعة الخاصة بها.

1-10 مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

بناء على ما تقدّم في عرض الدراسات السابقة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف؛ فإن الدراسة الحالية تُمثّل امتدادًا للدراسات السابقة، وتبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ ومن ثمّ كان لهذه الدراسة عدة عومل تتعلّق بما سبقها من دراسات في هذا المجال، من أهمها:

1. يتضح أن هناك اهتمامًا متزايدًا نحو دراسة تأثير المراجعة المستمرة وتُعد هذه الدراسة جزءًا من هذا الاهتمام.
2. اتضح من خلال العرض السابق قلة الدراسات السابقة على المستوى المحلي في تحديد العلاقة بين المراجعة المستمرة وعلاقتها بتقليل مخاطر المُراجَعة، حيث لم تُجرى إي دراسة في المملكة العربية السعودية تتناول موضوع المراجعة المستمرة وأثرها في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية.
3. أوصت بعض الدراسات السابقة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحث حول أثر المراجعة المستمرة ومراجعة الجودة، وكانت هذه التوصيات إحدى مُحفّزات الباحث في إجراء الدراسة الحالية.
4. أُجريت الدراسات باللغة الأجنبية في دول عربية واجنبيه مختلفة. ورغم أهمية موضوع الدراسة إلا أن الباحث لم يجد أي دراسة سابقة أجريت في المملكة العربية السعودية ذات صلة بالدراسة الحالية، وبالتالي يُعد هذا أحد الدوافع المنطقية لإجراء الدراسة الحالية.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم المراجعة المستمرة

أدت التطورات التقنية الحديثة في تكنولوجيا المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية، إلى ضرورة إيجاد تغيير جوهري في تنفيذ عملية المراجعة من مراجعة تقليدية يدوية، إلى مراجعة إلكترونية تقوم أساسا على استخدام برامج الحاسب الآلي، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالمراجعة المستمرة، وذلك لتوفير التأكيد والتحقق المستمر من جودة وصدق المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً. فغالبًا ما تكون المراجعات اليدوية والتي تتم مرة واحدة سنويًا غير كافية مقارنة بحجم المنشاة وتعدد معاملاتها وزيادة حجم البيانات والمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات، وبالتالي، أصبح من الضروري إجراء مراجعة مستمرة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في المنظمة، بشكل فعّال وفي الوقت المناسب (Warren & Smith, 2006).

ويشير الجانب "المستمر" للمراجعة المستمرة إلى إمكانية فحص المعلومات المالية وإعداد التقارير ومشاركتها في الوقت الفعلي تماماً أو تقريبًا، فهو لا يشير فقط إلى أنه يمكن تقييم سلامة المعلومات في أي وقت، بل يعني أيضًا أنه يمكن التحقق من المعلومات باستمرار بحثًا عن الأخطاء والاحتيال وأوجه القصور (Temitope et al., 2016).

وقامت اللجنة المشتركة للمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) بتعريف المراجعة المستمرة على أنها: "منهجية تُمكن المحاسبين القانونيين من تقديم تأكيدات مكتوبة حول موضوع المراجعة التي تقع تحت مسئولية إدارة المنشأة، وتقدم التأكيدات من خلال أشكال مختلفة من تقارير المراجعة للمساهمين والإدارة والعملاء المحتملين وذلك بشكل فوري أو بعد فترة قصيرة من وقوع الأحداث ذات العلاقة بموضوع المراجعة" (Bumgarner & Vasarhelyi, 2018, p.8).

بينما عرّف أحد الباحثين المراجعة المستمرة بأنها: "أحد أنواع المراجعة التي تتم على نظام حاسب إلكتروني مباشر، وتهدف إلى مراقبة وفحص وتحليل تدفق البيانات خلال النظام على نحو مستمر، وذلك باستخدام مجموعة من قواعد المعرفة الخاصة بالمراجع والتي يتم إدماجها في النظام محل المراجعة" (الجمّال، 2014، ص421).

ومن هنا يتضح أن مصادر الأدب المحاسبي الحديثة تشهد تنوعاً كبيراً في التعريفات التي تتناول مفهوم المراجعة المستمرة، وعلى الرغم من وجود هذا الكم الهائل من التعريفات المختلفة، إلا أن معظم الأدبيات المرجعية تتفق على أن المراجعة المستمرة تعني ببساطة تقديم تأكيدات مكتوبة فور وقوع حدث ما أو بعد فترة وجيزة من وقوع الأحداث المتعلقة بموضوع المراجعة، وذلك وفق منهجية يستخدمها المراجع لتقديم تأكيدات لإدارة المنشأة والمساهمين بشكل فوري، وتكون أكثر تركيزاً في حالة كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها.

2-2 أهداف المراجعة المستمرة

تعتبر المراجعة المستمرة اتجاهاً معاصراً لتطوير مهنة المراجعة من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث، ولذلك فإن الهدف الرئيس للمراجعة المستمرة أن يبدي المراجع الخارجي المستقل رأياً فنياً محايداً بشأن مدى عدالة القوائم المالية المُعدة من قبل الإدارة في ظل نظام معلومات محاسبي إلكتروني فوري وغير ورقي مع منح الشركة ختم التصديق المستمر (الجارحي، 2013، ص135).

علاوة على ذلك، هناك أهداف أخرى فرعية للمراجعة المستمرة، أشارت إليها العديد من الدراسات، حيث أوضح كلاً من Eissa & Assaf (2022) أن المراجعة المستمرة تهدف إلى تقديم خدمات أخرى إلى جانب المراجعة المستمرة للبيانات المالية، وهذه الخدمات تتمثل في الآتي:

أ. التأكد المستمر من صحة ونزاهة وعدم إنكار المعاملات التجارية المعتمدة على الإنترنت.

ب. التحقق المستمر من الضوابط على أنظمة التجارة الإلكترونية، والامتثال لتعهدات الديون، وأمن مواقع الويب التي تحتوي على تقارير عن المعلومات الهامة المتعلقة باتخاذ القرارات.

كما تهدف المراجعة المستمرة إلى إضفاء الصدق على الإفصاح المتزامن للشركات عبر الإنترنت ومساعدة جميع الأطراف المتعلقة بالشركة محل المراجعة وخاصة المساهمين وهيئة السوق المالية وجميع المستخدمين للبيانات المالية من خلال ممارسة الرقابة المباشرة المستمرة على الشركة، كما تهدف المراجعة المستمرة إلى تحديد مدى كفاءة وفعالية الأنظمة المحاسبية الفورية في حماية الأصول والحفاظ على الموضوعية والبيانات وإنتاج معلومات مالية موثوقة على الموقع الإلكتروني للشركة، وكذلك تقرير مراجع الحسابات الخارجي (Adow & Hussien, 2020).

3-2 أهمية ومزايا المراجعة المستمرة

في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على بيئة الأعمال المعاصرة، وما يصاحب ذلك من تعدد احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات، وبهدف تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية اهتمت المنظمات المهنية في دول العالم بتطوير اتجاهات جديدة في المراجعة تتلاءم مع البيئة الجديدة، وتحقق أهداف المراجعة بكفاءة وفاعلية.

وفي حقيقة الأمر تستمد المراجعة المستمرة أهميتها كخدمة مهنية، من الطلب على المراجعة التقليدية بصفة أساسية، والذي يرجع إلى حاجة مستخدمي البيانات المالية من توفر معلومات أكثر موثوقية وذات صلة وفي الوقت المناسب لأغراض اتخاذ القرار (حامد، 2018).

ولذلك تتميز المراجعة المستمرة بأنها أفضل أسلوب لتخطيط وتنفيذ برامج المراجعة لمواقع الشركات على شبكة الأنترنت التي تُعد من أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في إيصال المعلومات المحاسبية الفورية كما أنها تتناسب مع الوحدات الاقتصادية الكبيرة (Adow & Hussien, 2020).

وعند مقارنة المراجعة المستمرة بالمراجعة التقليدية، فإن المراجعة المستمر تتميز بأنها تساعد على زيادة نطاق الفحص وتفصيلاتها. وتعمل على اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات بطريقة سريعة، مما يترتب عليه انخفاض احتمالات وجودها وتأثيرها إن وجدت (حامد، 2018).

وفي هذا الإطار يمكن للمراجع أن يجعل عملية المراجعة أسرع وأرخص وأكثر كفاءة وفعالية من خلال استخدام أساليب المراجعة المستمرة، علاوة على ذلك يمكن للمراجع تقليل الأطر الزمنية لدورة المراجعة لتقديم ضمان المخاطر والتحكم بشكل أسرع، وزيادة تغطية المراجعة دون الحاجة إلى إضافة المزيد من الأشخاص إلى فريق العمل، كما أنه بفضل أتمتة اختبارات المراجعة الدورية وتحسين أوقات دورة المراجعة، يتمكن المراجع من إجراء المراجعة على أساس يومي أو شهري أو ربع سنوي، ومراجعة مجتمع البيانات بالكامل، ومقارنة وإعادة حساب مجتمع البيانات، بدلاً من مجرد فحص عينات محدودة من البيانات، وهذا بلا شك سيؤدي إلى تحسين كل من جودة وسرعة التقارير المالية (Eissa & Assaf, 2022).

ومما سبق يمكننا بلورة أهمية الطلب على المراجعة المستمرة في الآتي:

- تكنولوجيا المعلومات تستخدم بشكل واسع في مختلف أنواع المنشآت الهادفة وغير الهادفة للربح، مما يجعل من المراجعة المستمرة أكثر فاعلية.
- المراجعة توفر معلومات موثوقة وذات صلة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.
- المراجعة المستمرة تتميز بالتخطيط والتنفيذ الجيد لبرامج المراجعة على الشبكة الإلكترونية الخاصة بالشركة أو المتصلة بالشبكة الواسعة (الإنترنت).
- تزيد المراجعة المستمرة من نطاق الفحص وتفصيلاته وتساعد على اكتشاف الأخطاء بسرعة.
- تُنهي المراجعة المستمرة عملية الفحص والمراجعة بسرعة فور انتهاء السنة المالية أو بعدها بوقت وجيز، مما يسهل عرض القوائم المالية.

4-2 متطلبات المراجعة المستمرة

لا يمكن أن تكون المراجعة المستمرة ممكنة إلا إذا تم تنفيذها باعتبارها عملية مؤتمتة بالكامل، وذات إمكانية الوصول الفوري إلى الأحداث ذات الصلة ونتائجها، وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة المعروفة لتلبية هذه المتطلبات هي تنفيذ المراجعة المستمرة على نظام الكمبيوتر

عبر الإنترنت. في هذا السياق، يشير النظام عبر الإنترنت إلى نظام متصل بشكل دائم من خلال شبكات الكمبيوتر بكل من الجهات الخاضعة لعملية المراجعة والمراجعين (حجازي، 2021).

وأوضح الجارحي (2013، ص135) أن القيام بالمراجعة المستمرة يتطلب ضرورة توافر الشروط التالية:

أ. ينبغي أن تكون عملية المراجعة المستمرة مشغلة آليا.

ب. أن تكون المعلومات التي تتم مراجعتها متوالدة بواسطة أنظمة على درجة عالية من المأمونية، وأن تكون هذه النظم قادرة تقويم الموضوع الضروري للمراجع على أساس آني.

ج. وجود اتصال فعّال بين شبكة المراجع وشبكة المنظمة محل المراجعة بما يسمح للمراجع بالحصول على البيانات المخزنة في نظام المنظمة بطريقة سريعة وآمنة والتوصيل السريع والدقيق والآمن للمعلومات ونتائج المراجعة.

د. توافر تقرير المراجع في الوقت المناسب وبصورة دقيقة بحيث ترسل تقارير المراجعين إلى موقع الشبكة بما يمكن المستخدم من معالجة المعلومات كلما تكون متاحة بدون تردد.

هـ. تمتع المراجع بدرجة عالية من الكفاءة في نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسب والموضوع الذي تتم مراجعته.

2-5 مراحل تنفيذ المراجعة المستمرة

إن عملية المراجعة المستمرة تمر بأربع مراحل، تناولتها الأدب المحاسبي في الآتي:

أ. **المرحلة الأولى: إجراءات المراجعة المؤتمتة:** في هذه المرحلة يقوم المراجع بالتعرف على كافة أنواع المراقبة والاختبارات المؤتمتة في نظم عميل المراجعة وذلك من خلال فحص إجراءات المراجعة التي توفر له أيضاً (أي للمراجع) التعرف على العمليات التجارية كافة، وأنظمة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في المراجعة المستمرة وتطبيقها، ويجب أن يمتلك المراجع والفريق القائم بأعمال المراجعة المعرفة الفنية الكافية عن نظم المعلومات، كما يجب على المراجع تحديد الضوابط الأساسية للرقابة والمخاطر للتأكد من كفاءة الرقابة الداخلية (Chan & Vasarhelyil, 2011).

ب. **المرحلة الثانية: نمذجة البيانات:** وفي هذا المرحلة يقوم المراجع بإعداد وتصميم نموذج يتضمن مفردات ضمن تسلسلات دقيقة تستخدم كقاعدة بيانات لدعم العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة وبذلك تكون هذه المرحلة قد مكنت المراجع من تخزين وتحديث وتعديل واسترجاع البيانات التي تم إعدادها من خلال النموذج، وفي هذه المرحلة يجب على المراجع تقييم أساليب الرقابة على قاعدة البيانات لمنع التحريفات المعتمدة أو تعديل البيانات وتقييم قواعد الدخول على قاعدة البيانات وسجلات الدخول، وبالتالي، يجب أن يحدد المراجع مدى تحقيق تلك المعايير وبالتالي تخفيض مخاطر نظام المعلومات، تحديد هدف ومجال المراجعة بصورة واضحة، وتحديد العناصر التي يجب مراجعتها من خلال تقييم خطر المراجعة (Chan & Vasarhelyi, 2011).

ج. **المرحلة الثالثة: تحليل البيانات:** بعد مرحلة تحليل البيانات من المراحل المهمة التي يتبناها المراجع في إنجاز عمله، إذ يتوجب عليه القيام بتحليل البيانات بشكل مستمر إذا ما أراد تقييم نظم الرقابة الداخلية علم وموضوعياً سواء ما يتعلق بالاختبارات الأساسية والتفصيلية للمعاملات المالية وأرصدة الحسابات والتأكد من سلامتها وتأسيساً على ذلك فإن النظم التي تم اعتمادها تقوم بوضع علامات أمام الاستثناءات وتحديد الانتهاكات في نظم الرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة إن وجدت أو أي حالة شاذة تخص المعاملات لغرض الإبلاغ الفوري عنها. وتبعاً لذلك يتوجب على المراجع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الاستثناءات التي تم تشخيصها (عبد المعطي، 2013، ص522).

د. **المرحلة الرابعة: تقرير المراجعة المستمرة:** تمثل هذه المرحلة إجراء نهائيا يتولى فيها المراجع إصدار تقارير مستمرة تؤيد سلامة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً، إذا ثبت له عدم وجود أية استثناءات في البيانات والمعلومات التي وفرتها نظم المحاسبة الفورية التي طبقتها المنشأة (Chan & Vasarhelyil, 2011).

ومن هنا يتضح أن مراحل المراجعة المستمرة تشمل إجراءات المراجعة الآلية ونمذجة البيانات وتحليل البيانات، وأخيراً إصدار تقارير المراجعة، حيث يتعرف المراجع على عمليات الرقابة والاختبارات الآلية، ويصمم نموذج بيانات لدعم العمليات، ويحلل البيانات بشكل مستمر لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل موضوعي. يتم اتباع معايير معلومات مختلفة لتقليل المخاطر في نظام المعلومات، وضمان الكفاءة الالتزام.

2-6 مفهوم مخاطر المراجعة

تشير كلمة مخاطر (Risks) بصورة عامة للتعبير عن "حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث وتؤثر بشكل ملموس على الأداء" (إبراهيم، 2009، ص27). كما عُرِّفت المخاطر بأنها " بأنها احتمال تعرض فرد أو كيان آخر لخسائر نتيجة عوامل تؤثر على الأداء العام للاستثمارات في الأسواق المالية" (Boothe, 2023, p.20).

ونظرا لما لمخاطر المراجعة من أهمية في الفكر المحاسبي المعاصر فقد تبنت المنظمات المهنية الدولية والأمريكية مدخل المراجعة القائم على أساس المخاطر، عبر إصدار عدد من المعايير التي تناولت مخاطر المراجعة وأهمية تقييمها من قبل المراجع بصورة مباشرة ، مثل المعايير الدولية ISA No. 315, 330، والمعايير الأمريكية SAS No. 39, 47, 53, 82, 99، وبالتالي فقد عرّف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين مخاطر المراجعة بأنها: "خطر إبداء الممارسين لاستنتاج غير ملائم عندما تكون المعلومات موضوع الحكم محرفة جوهرياً، ويتضمن خطر إبداء المراجع لرأيه دون تحفظ في القوائم المالية التي تحتوي على تحريفات جوهرية في كافة جوانبها الهامة دون علمه (IFAC, 2023, para.48).

أما المعيار الأمريكي SAS No.47 فقد عرف مخاطر المراجعة من خلال توضيح مكوناتها بأنها: المخاطر التي تتضمن الرصيد أو الصنف والمزاعم ذات العلاقة بتحريفات – سواء كانت بسبب الخطأ أو الغش- والتي يحتمل أن تكون جوهرية في القوائم المالية إذا ما تم جمعها مع تحريفات في الأرصدة والأصناف الأخرى، بالإضافة إلى خطر أن المراجع لن يتمكن من اكتشاف هذه التحريفات (AICPA, 2002, para. 27).

كما عرَّف Peter & Ebimobowei (2013, p.99) خطر المراجعة بأنه: "خطر أن يبدي المراجع رأياً غير مناسب حيال القوائم المالية نتيجة حصول المراجع على استنتاجات غير صحيحة خلال عملية المراجعة وبالتالي التعبير عن رأي غير سليم حول تلك القوائم، وأضافوا Peter & Ebimobowei بأنه يمكن التعبير عن خطر المراجعة بأنه خطر فشل المراجع لإجراء التعديل المناسب لرأيه في القوائم المالية التي تشوبها أخطاء جوهرية.

وعلى الرغم من أن مختلف المنظمات المهنية والكتاب والباحثين قد قدموا تعريفات ووجهات نظر متنوعة حول مخاطر المراجعة، لكنها جميعاً تشترك في التأكيد على إن مخاطر المراجعة، تتمثل في احتمال أن يفشل المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى إبداء رأي غير ملائم بشأن عدالة عرض هذه القوائم، ويمكن أن تكون هذه الأخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ، وقد تكون جوهرية بما يكفي للتأثير على سمعة المراجع الخارجي إذا لم يتم اكتشافها.

2-7 أسباب مخاطر المراجعة

تتمثل أهم أسباب مخاطر المراجعة في الآتي:

أ. أسباب تعود إلى المراجع نفسه: نتيجة للعديد من العوامل من أهمها:

- اعتماد المراجع على العينة العشوائية كأسلوب لجمع القرائن والأدلة، وعدم قيامه بفحص جميع مفردات مجتمع المراجعة (عبد الله، 2020).
- الافتقار إلى الخبرة التكنولوجية من قبل بعض المراجعين، وبالتالي عندما يواجهون مشكلة، تكون القدرة على تحليل المشكلات وحلها غير كافية نسبيًا، وغير مؤهلة لمتطلبات المراجعة (Tian et al., 2024).
- افتقار المراجع الخارجي إلى القدرة على فهم وتوثيق الرقابة الداخلية وخصوصاً في النظم المحاسبة الإلكترونية، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين دور المراجع الخارجي وبين الاعتماد على تقدير مخاطر الرقابة الداخلية في نظم المحاسبة الإلكترونية (Shipeng et al., 2016).
- الرأي الذي يبديه المراجع قد يكون عرضة للصواب والخطأ، باعتبار أن الإنسان ليس معصوماً من الوقوع في الأخطاء (عبد الرزاق، 2017، ص55).

ب. أسباب تعود إلى المنشأة محل المراجعة:

إن أهم أسباب مخاطر المراجعة هي القصور الذي تعاني منه نظم الرقابة الداخلية، حيث تؤدي إلى حدوث الأخطاء، أما المنشآت التي تتمتع برقابة داخلية دقيقة فإنها قد تساعد في منع الأخطاء أو كشفها، (عبد الله، 2020، ص76). وقد تكون الحالات التالية من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد احتمالات التلاعب والغش بالنسبة للمراجع:

- أن لا تتصف الإدارة بالنزاهة والاستقامة والأمانة.
- وجود عمليات غير عادية في المنشأة.
- بعض الظروف والضغوط التي تؤثر على المنشأة محل الفحص (المطارنة، 2006).

ووفقاً لمعيار المراجعة الدلي رقم (240)، فإن هناك العديد من أسباب المخاطر المتعلقة بالمنشاة محل المراجعة والتي يتوجب على المراجع أخذها في الاعتبار ومن أهمها ما يلي (IFAC, 2022, ISA 240, Appendix I):

- تعرض الاستقرار المالي أو الربحية لتهديدات بسبب الظروف الاقتصادية أو الظروف الخاصة بالصناعة أو الظروف التشغيلية للمنشأة.
- وجود ضغوط مفرطة على الإدارة للوفاء بمتطلبات أو لتحقيق توقعات من أطراف ثالثة.
- توفر معلومات تشير إلى أن الموقف المالي للإدارة أو المكلفين بالحوكمة مهدد بالأداء المالي للمنشأة.

- عدم فاعلية للإدارة نتيجة هيمنة شخص واحد أو مجموعة صغيرة على الإدارة، وبدون أنظمة رقابة بديلة، أو نتيجة إشراف غير فعال من قبل المكلفين بالحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية.
- وجود هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر بشكل مبالغ فيه يتضمن منشآت قانونية أو خطوط إدارية للسلطة غير عادية، وكذلك نسبة عالية من التغيير في الإدارةِ العليا أو المستشارين القانونيين أو المكلفين بالحوكمة.
- أوجه القصور في عناصر الرقابة الداخلية نتيجة آلية متابعة غير كافية لأنظمة الرقابة.

ج. أسباب تعود لطبيعة الأدلة، وتشمل:

1. عدم كفاية الأدلة أو فشلها في تمثيل المعاملات أو الأحداث أو الممارسات المتعلقة بها بشكل كامل، وهذا يزيد من خطر الاستنتاجات غير الصحيحة ويؤثر على الوضع العام للتقارير المالية (Arens et al., 2017).
2. أن معظم أدلة المراجعة تعتبر مقنعة ولكنها لا تصل إلى أن تكون حاسمة (عبد الله، 2020).
3. تحريف المادة الإثباتية عن قصد أو عن غير قصد، سواء من الإدارة أو الموظفون أو الأطراف الثالثة من خلال تقديم معلومات خاطئة أو مضللة، أو المشاركة في أنشطة احتيالية، أو التلاعب بالسجلات المالية، مما يضيف المزيد من التعقيد إلى عملية المراجعة (IFAC, 2022, ISA 500, para. A37).
4. غالبًا ما تتضمن الأدلة الاستدلالية درجة كبيرة من الذاتية والحكم المهني، وقد يحتاج المراجع إلى إجراء تقديرات أو تقييم القيم العادلة أو تقييم السياسات المحاسبية، وكلها تتطلب تفسيرات ذاتية (AICPA, 2021, SAS 143).

2-8 أنواع مخاطر المراجعة

باستقراء أهم الإرشادات الصادرة عن المنظمات المهنية المحلية والدولية، وكذلك الدراسات العلمية المتعلقة بمخاطر المراجعة، نجد أنها جميعاً اتفقت على مخاطر المراجعة تتمثل في المكونات التالية:

2-8-1المخاطر الملازمة:

تقيس هذه المخاطر تقييم المراجع لاحتمالية وجود تحريف جوهري، وذلك قبل النظر في فعالية الرقابة الداخلية (Arens et al, 2017, p. 271)، وترتبط المخاطر الملازمة بطبيعة العمل وبيئته وطبيعة أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات (عبد الله، 2014).

2-8-2 المخاطر الرقابية:

وهي تلك المخاطر الناتجة من أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأً جوهرياً إما منفرداً أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى، لن يتم منع حدوثه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة (IFAC, 2022, ISA-200, Definitions, par. n). وتعتبر مخاطر الرقابة دالة على فعالية تصميم وتنفيذ وصيانة أدوات الرقابة من قبل الإدارة لمعالجة المخاطر المحددة التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية للمنشأة (AICPA, 2021, par. A45).

3-8-3 مخاطر الاكتشاف:

هذا النوع من المخاطر يعود لإجراءات المراجعة التي لا تتمكن من كشف الأخطاء في رصيد حساب معين أو مجموعة من المعاملات المتشابهة (الشاهين، 2015، ص37). فالمراجع قد يصل إلى نتيجة مفادها عدم وجود أخطاء في أحد الأرصدة أو في نوع أو مجموعة معينة من المعاملات، على الرغم من وجود تلك الأخطاء، والتي قد تكون جوهرية إذا اجتمعت مع أخطاء أخرى (القريشي، 2011).

وعرّف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين "IFAC" مخاطر الاكتشاف بأنها "مخاطرة أن الإجراءات التي يؤديها المراجع للحد من مخاطر المراجعة إلى مستوى متدنٍ مقبول لن تكشف عن خطأ موجود قد يكون خطأ جوهرياً إما منفرداً أو عند جمعة مع الأخطاء الأخرى (IFAC, 2022, ISA 200, Definitions, para. (n)).

2-9 العلاقة بين مخاطر المراجعة وتنفيذ أسلوب المراجعة المستمرة

لقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات، وتزايد تعقيد البيئات الاقتصادية، وظهور البيانات الضخمة، والاستخدام المتزايد للتقارير المالية، إلى تغيير سريع في المشهد والشكل العام لأساليب المراجعة، ومع ذلك أصبحت عمليات المراجعة التقليدية غير كافية لمواجه المخاطر والتحديات في بيئة المراجعة الحديثة، التي تتطلب استجابة سريعة للمخاطر الناشئة وأنظمة المحاسبة في الوقت الفعلي، مما دفع المراجعين إلى إيجاد أساليب مبتكرة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة والتعامل مع الضغوط التنظيمية المفروضة عليهم. وبالتالي، تم تقديم المراجعة المستمرة، لدعم التأكيد في الوقت الفعلي وتلبية احتياجات المساهمين والجهات التنظيمية (Hazar, 2021; Aladwey & El Sayad, 2024).

وعلى الرغم من أن أسلوب المراجعة المستمرة يعتمد على تحليل البيانات في الوقت الفعلي باستخدام أدوات متقدمة، مما يسمح بالكشف الفوري عن الأخطاء أو الانحرافات والتقرير عنها عند حدوثها مباشرة أو بعد حدوثها بوقت وجيز (Hazar, 2021). إلا أن تنفيذ أسلوب المراجعة المستمرة لا يخلو من التحديات والمخاطر التي تتطلب إدارة دقيقة وفهماً عميقاً لطبيعتها، حيث تتنوع هذه المخاطر بين تلك المرتبطة بالتكنولوجيا وجودة البيانات، وتلك المتعلقة بالموارد البشرية والبيئة التشغيلية، وهذا ما أكده كلاً من (Arens et al, 2017)، (Louwers et al., 2018)، (الجمّال، 2014)، أن مخاطر المراجعة المستمرة ترتبط بشكل كبير مع إدخال الحاسب الآلي في المعاملات المحاسبية، حيث أدى ذلك إلى ظهور عدة مخاطر رقابية جديدة تتعلق بأنظمة المحاسبة الإلكترونية وإجراءات تشغيلها، أبرزها، المخاطر المتعلقة بالمكونات المادية للحاسب الآلي والبيانات، وانخفاض أثر المراجعة، والحاجة للخبرة في تكنولوجيا المعلومات، وصعوبة تجميع أدلة الإثبات وتعقد وعدم إمكانية فهم أنظمة الحاسبات الإلكترونية، بالإضافة إلى الفصل غير السليم بين المهام والواجبات.

وتشير العديد من الدراسات إلى ظهور مجموعة جديدة من المخاطر التي واجهت المراجعين في أداء مهام وأعمال المراجعة في ظل بيئة المراجعة المستمرة، كصعوبة تجميع البيانات الخاصة بالنظام الإلكتروني، وتبني المراجع لإجراءات جديدة للتحقق من مخرجات النظام المحاسبي وتحديد مدى كفاءة البرامج المستخدمة في معالجة البيانات وكذلك المخاطر المرتبطة بزيادة احتمالات الأخطاء والمخالفات عند استخدام النظم الإلكترونية في المراجعة (الطيب، 2012).

وعلى الرغم من أن المراجعة المستمرة قد تؤدي إلى الحد من مخاطر المراجعة، واكتشاف الأخطاء والغش، إلا هناك احتمالات بأن تتحول إلى عمل روتيني، كما قد تنشأ علاقة بين المراجع الخارجي والعاملين في المنشأة مما يؤدي إلى حدوث إحراج للمراجع في إثبات ملاحظاته عن اكتشاف غش أو خطأ في دفاتر المنشأة (عثمان، 2011).

علاوة على ذلك، فإن المراجعة المستمرة يمكنها كشف الأخطاء والغش والتلاعب في وقت مبكر، مما يساعد على تصحيح الأخطاء وتفادي حدوثها مستقبلاً، إضافة إلى أن المراجعة المستمرة تساعد على التنظيم الجيد من قبل المراجع، وقد تحدث الزيارات المتكررة للمراجع الخارجي شعورا نفسيا لدى العاملين فيمتنعون عن الغش أو الأخطاء مما يقلل من احتمالات حدوثها، ومع ذلك فقد تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة مخاطر المراجعة من خلال قيام بعض العاملين بحذف أو تغيير أرقام أو قيود بعد مراجعتها، وبعد أن تم إثباتها في المستندات والسجلات ،وقد يصاحبها سهو عن بيانات معينة وحدوث ملل لدى المراجع مما يزيد مخاطر المراجعة (طواهر وصديقي، 2006).

وينبغي الإشارة إلى أن استخدام الحاسوب في المراجعة قد أدى إلى اختفاء عناصر كثيرة من مسار المراجعة المرئي واللازم لتتبع العمليات المالية (مسعد والخطيب، 2009)، فهناك العديد من البرامج والنظم الإلكترونية التي ساعدت على تطوير أساليب المراجعة المستمرة، ومنها نظام تخطيط موارد المنشآت ERP الذي يتبنى وظائف المراجعة المستمرة والذي له تأثير كبير للحد من مخاطر الاحتيال، فضلا عن مصداقية المراجع (Haynes & Li, 2016).

كما بينت دراسة حجازي (2021) وجود علاقة بين المراجعة المستمرة ومخاطر المراجعة بأنواعها (المخاطر الملازمة، والمخاطر الرقابية، ومخاطر الاكتشاف)، وبحسب دراسة (عمر، 2017) فإن المراجع من خلال المراجعة المستمرة يقدم رأياً فنياً محايداً بخصوص صدق وصحة التقارير والقوائم المالية، حيث تساعد المراجعة المستمرة في تحديد المخاطر بصورة فعالة، كما أنها تؤدي إلى تقليل مخاطر الرقابة.

وأوضح كل من (مطاوع والجوهري، 2025) أن نظم المراجعة المستمرة تتيح للمراجعين إمكانية فحص كميات كبيرة من البيانات في الوقت المناسب، مما يسهم في تعزيز فعالية عملية المراجعة. ومع ذلك، فإن تحليل هذا الكم الهائل من البيانات غالبًا ما يؤدي إلى توليد عدد كبير من المخاطر، وهو ما قد يؤثر سلبًا على كفاءة المراجعة. كما أن أساليب المراجعة التقليدية لم تعد تفي بالغرض في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة في بيئة التحول الرقمي الحالية.

وبناء على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين المراجعة المتسمرة، ومخاطر المراجعة ذات تأثير إيجابي، حيث تؤكد الدراسات أن المراجعة المستمرة تقلل من مخاطر المراجعة وتزيد من دقة وموثوقية التقارير المالية، فالتقنيات المستخدمة في المراجعة المستمرة تساهم في تحديد الحالات الشاذة والاتجاهات والأنماط التي يجد البشر صعوبة في اكتشافها، كما أنها تؤدي إلى تحسين الكفاءة وتحد من التحيز البشري، وتتصدى للتحديات والصعوبات التقليدية التي تواجه عملية المراجعة.

3- الدراسة الميدانية

3-1 منهج الدراسة:

إن الأهداف التي تتوخاها أي دراسة يمكن تحقيقها باعتماد منهجيات وطرق تحليل مختلفة، وان اختيار ما هو مناسب من بينها يرتبط بظروف الدراسة من إمكانيات فنية ومالية وبشرية، وغالباً ما يكون لكل منهجية طرقها التحليلية التي قد تستلزم في بعض جوانبها حاجة مختلفة في طبيعة المعطيات وفي تفصيلها (البلداوي، 2007، ص21).

وفي سياق هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج البحثية لتحقيق أهدافها، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي (Quantitative Method) لملائمته لطبيعة أهداف الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر استخدام المراجعة المستمرة بأبعادها الثلاثة (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في المملكة العربية السعودية. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي (Deductive Approach) في بناء النموذج المفاهيمي واختبار الفرضيات وتفسير النتائج ومناقشة النتائج في ضوء الأطر النظرية والدراسات السابقة. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي ساهم في توصيف الظاهرة وتحليل البيانات الفعلية المجمعة من خلال الاستبيان باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار (24) عبر اختبارات الانحدار المتعدد، وتحليل التباين الأحادي، واختبار (T-Test) لاستخراج النتائج الإحصائية اللازمة ودعم التحليل النظري بالتطبيق الميداني.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة

يُعرّف مجتمع الدراسة بأنه "كل الأفراد الذين يحملون بيانات الظاهرة محل الدراسة، وبمعنى آخر هو مجموع وحدات البحث التي يراد منها الحصول على البيانات، بحيث يمكن تمييز الوحدات الإحصائية التي تدخل ضمن هذا المجتمع دون غيرها" (عبد المؤمن، 2014، ص184). ويتوقف اختيار الباحث لمجتمع دراسته على طبيعة المشكلة موضوع الدراسة من جانب، وإطار محددات الدراسة وأهدافها والخصائص التي يحرص الباحث على دراستها من جانب أخر (المحمودي، 2019).

وفي الدراسة الحالية، يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب وشركات المراجعة المعتمدة والمُرخّصة بمزاولة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية.

من ناحية أخرى، تم تعريف عينة الدراسة بأنها: "شريحة من المجتمع الإحصائي يتم اختيارها للدراسة، وهي مجموعة فرعية من المجتمع" (Bryman, 2012, p.187). وهناك قاعدة يتفق عليها الإحصائيون في الدراسات المسحية أو الوصفية وهي أن حجم العينة يجب أن يتراوح ما بين 10 -20% (الضامن، 2007، ص163)، ومع ذلك فإن حجم العينة الذي يتراوح بين (30 -500) مفردة يعتبر ملائماً لمعظم أنواع البحوث (الزيباري، 2011، ص118).

وبحسب البيانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يبلغ عدد المكاتب المرخص لهم بمزاولة المهنة حتى تاريخ 2025/2/13 (441) مكتباً في جميع مناطق المملكة (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2025)، ونظراً لعدم وجود إطار مُحدّث يشتمل على أسماء وبيانات جميع المراجعين العاملين في تلك المكاتب. وكذلك لعدم قدرة الباحث على الوصول إلى جميع المراجعين الخارجيين بسبب انتشارهم الجغرافي على مستوى المملكة، فقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة الميسرة والتي تُعد من أساليب العينة غير الاحتمالية، حيث قام الباحث بإرسال الاستبانة إلى (243) مراجعاً خارجياً، وكان المسترجع منها (182) استبانة، بنسبة استجابة بلغت (75%) جميعها صالحة للتحليل، وبياناتها كما يلي:

جدول رقم (1): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

البيان	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	243	%100
الاستبانات المسترجعة	182	%75
الاستبانات غير المسترجعة	61	%25
الاستبانات غير الصالحة للتحليل	0	%0
الاستبانات الصالحة للتحليل	182	%75

3-4 أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبيان (Questionnaire) كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة، نظراً لملائمتها في قياس الاتجاهات الكمية للمتغيرات، كما تُعد هذه الأداة من أكثر وسائل جمع البيانات شيوعاً في البحث العلمي، حيث يتم اعتمادها من قبل الأفراد والباحثين والمنظمات الخاصة والعامة.

وبالاستناد إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة كدراسة Davidson et al., (2014)، ودراسة عمر (2017)، ودراسة حامد (2018)؛ ودراسة Adow & Hussien (2020)؛ ودراسة مدني (2020)؛ والاطلاع على أبعادها والأدوات المستخدمة فيها لجمع البيانات، وتعديلها لتناسب مع بيئة المراجعة السعودية، ومتغيرات الدراسة الحالية، فقد تم تصميم أداة الدراسة، حيث تكونت الصورة النهائية من قسمين، وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة مثل (المؤهل العلمي، والتخصص، والمؤهل المهني، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة... إلخ).

القسم الثاني: يحتوي على (20) عبارة، موزعة على ثلاثة أبعد فرعية، وتشمل:

- **الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة:** يتألف من (6 عبارات) ويركز هذا البعد على توقيت وسرعة وآلية تنفيذ عملية المراجعة وتوفر المعلومات ويتألف من (6 عبارات).
- **الرقابة المستمرة:** يتألف من (7 عبارات) ويركز هذا البعد على القدرة الرقابية للمراجعة المستمرة في رصد الانحرافات والتحريفات عند وقوعها.
- **الامتثال السلوكي والتنظيمي:** يتألف من (7 عبارات) ويركز هذا البعد على الالتزام بالقوانين والشفافية، وواقع الممارسة المهنية في المملكة.

تم بناء فقرات الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) لقياس اتجاهات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة. جرى تحديد درجات وأوزان الاستجابة على النحو الآتي: ((5) موافق تماماً– (4) موافق – (3) محايد – (2) غير موافق – (1) غير موافق مطلقاً). ويُعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استخدامًا في الدراسات الإدارية والمالية. لما يتميز به من دقة في التعبير عن درجة الموافقة والاتجاه. كما يتيح إمكانية تحويل الاستجابات إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي؛ مما يساعد في تفسير نتائج الدراسة بشكل أكثر موضوعية ودقة.

5-3 اختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة:

للصدق والثبات أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية عامة، والتحليل الاستدلالي بصفة خاصة، وتُعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة للتأكد من أن ما تقيسه أدوات البحث يمكن الثقة فيه والاعتماد عليه في جمع البيانات (الضامن، 2007)، وقد تم التأكّد من صدق وثبات أداة الدراسة كما يلي:

3-5-1 صدق أداة الدراسة:

يُقصد بصدق أداة الدراسة "صلاحية الأداة لتحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائج، بحيث يمكن الانتقال منها إلى التعميم" (المشهداني، 2019، ص167)، وقد تم التأكد من صدق الأداة ودقة فقرات القياس، وتناسقها للبُعد الذي أدرجت فيه، وملاءمتها لموضوع الدراسة، ووضوحها ومدى صلاحيتها لغوياً، وذلك من خلال الطرق التالية:

أ. الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

للتحقّق من الصدق الظاهري للأداة قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكّمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال المحاسبة والمراجعة، والإحصاء، وتم الطلب منهم إبداء آرائهم في مدى مناسبة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، واستناداً إلى الملاحظات التي أبداها المحكمون تم تنفيذ التعديلات التي أُتفق عليها من قبل أغلب المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات، وحذف بعضها الآخر.

ب. الصدق البنائي لأداة الدراسة:

يعتمد هذا الأسلوب على مدى تمثيل محاور أداة الدراسة تمثيلاً جيداً للمجال المراد قياسه. ولذلك فإن الحصول على صدق الأداة من خلال هذا الأسلوب يتوقف على تحديد المجال المراد قياسه تحديداً جيداً ثم بناء مجموعة من الأسئلة التي تغطي هذا المجال، يعقب ذلك تطبيق أداة الدراسة على عدد من المبحوثين ثم يُحسب معامل الارتباط بين عبارات الاستبيان، وبين كل فقرة بمحورها، وكذلك ارتباط محاور الأداة بدرجة الاستبيان ككل. وبالتالي، فإن الفقرة تكون صادقة إذا كان معامل الارتباط بينهما وبين الدرجة الكلية للاستبيان عالياً (عبيدات وآخرون، 2015).

ولحساب صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة أولية قوامها (20) فرداً من خارج العينة الأصلية، وبعد جمع البيانات وتفريغها تم إخضاع نتائج إجاباتهم لاختبار الصدق لأداة الدراسة. وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) للتّعرّف على درجة ارتباط كل عبارة أو محور بالدرجة الكلية للاستبيان. وتعتبر العبارات أو المحاور السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن (0.25) متدنية ويفضل حذفها (Akoglu, 2018). يوضح الجدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور.

جدول (2): يوضح نتائج اختبار الصدق البنائي لعبارات أداة الدراسة

البُعد الأول: الكفاءة الإجرائية والزمنية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (Sig)
1	0.619**	0.004

البُعد الأول: الكفاءة الإجرائية والزمنية		
2	0.448*	0.047
٣	0.684**	0.001
٤	0.443*	0.050
٥	0.484*	0.031
6	0.840**	0.000
البُعد الثاني: الرقابة المستمرة		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (Sig)
7	0.765**	0.000
8	0.865**	0.000
9	0.563**	0.010
10	0.634**	0.003
11	0.779**	0.000
12	0.610**	0.004
13	0.628**	0.003
البُعد الثالث: الامتثال السلوكي والتنظيمي		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (Sig)
١٤	0.412*	0.031
١٥	0.705**	0.001
16	0.733**	0.000
17	0.706**	0.001
18	0.633**	0.003
19	0.770**	0.000
20	0.573**	0.008

* الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05). ** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

يوضح الجدول (2) أن جميع عبارات المتغير المستقل (المراجعة المستمرة) جاءت مرتبطة بأبعادها بدرجة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، ودرجة الارتباط تتراوح بين 0.443 و 0.865 ما يشير إلى عدم وجود عبارات قد تضعف المصداقية لهذه الأبعاد، وهذا يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالي، وبذلك تعتبر أبعاد وعبارات المتغير المستقل صادقة لما وضعت لقياسه.

وللتأكد من عدم وجود أبعاد فرعية في أداة الدراسة يمكن أن تُضعف القدرة التفسيرية للنتائج تم استخدام طريقة قياس معامل الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية لأداة الدراسة، والجدول (3) يوضح نتيجة هذا الاختبار.

جدول (3): المصداقية البنائية لمحاور أداة الدراسة

الأبعاد	درجة الارتباط	مستوى الدلالة (Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	0.963**	0.000
الرقابة المستمرة	0.956**	0.000
الامتثال السلوكي والتنظيمي	0.930**	0.000

*** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05). ** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).**

يتضح من الجدول (3) وجود ارتباطاً مرتفعاً بين كل بُعد والدرجة الكلية لأداة الدراسة بشكل عام، ما يشير إلى عدم وجود أبعاد قد تضعف من المصداقية البنائية لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

إن ثبات أداة الدراسة يشير إلى إمكانية الاعتماد على الأداة، حيث تعطي نفس النتائج باستمرار إذا ما استُخدمت الأداة أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة (نفس الظروف) (المحمودي، 2019، ص136). وقد تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha (α)) لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية. وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (4): نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لأداة الدراسة

الأبعاد	عدد العبارات	درجة الثبات Alpha	الصدق الذاتي $\sqrt{Alpha}$
الكفاءة الإجرائية والزمنية	6	0.791	0.889
الرقابة المستمرة	7	0.809	0.899
الامتثال السلوكي والتنظيمي	7	0.766	0.875
الأداة ككل	20	0.924	0.961

يتضح من الجدول (4) أن قيمة معامل الثبات (الفا كرونباخ) جاءت مقبولة لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل حيث تراوحت بين (0.766 و0.809)، وبدرجة مصداقية تراوحت بين (0.875 و0.899)، وبشكل عام بلغت قيمة (الفا كرونباخ) لأداة جمع البيانات (0.924)، وبدرجة مصداقية (0.961)، وهذا يعني أنها جاءت بنسبة ثبات مرتفعة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة.

3-6 أساليب التحليل الإحصائي:

بعد جمع البيانات وتنظيمها باستخدام الحاسب الآلي تم معالجتها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.24)، طُبّقت الأساليب الإحصائية بما في ذلك التوزيع التكراري والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعاملات الارتباط، وكذلك استخدام اختبار (T) وتحليل التباين الأحادي والثنائي (ANOVA). والاعتماد على طريقة توكي للمقارنات البعدية.

4- عرض النتائج وتحليلها

1-4 تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

وفيما يلي استعراض الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، حيث تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديموغرافية. والتي اشتملت على: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الشكل القانوني).

جدول (5): خصائص عينة الدراسة (ن=182)

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	117	%64.3
	ماجستير	42	%23.1
	دكتوراه	23	%12.6
التخصص العلمي	محاسبة	167	%91.8
	اقتصاد	8	%4.4
	إدارة مالية	5	%2.7
	إدارة أعمال	2	%1.1
المسمى الوظيفي	شريك	32	%17.6
	رئيس مراجعة	50	%27.5
	مراجع	97	%53.3
	أخرى تُذكر	3	%1.6
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	33	%18.1
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	67	%36.8
	من 10 الى أقل من 15 سنة	48	%26.4
	15 سنة فأكثر	34	%18.7

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل المهني	زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)	67	%36.8
	الزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين (CPA)	18	%9.9
	زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) والزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين (CPA)	37	%20.3
	زمالة المراجع الداخلي المعتمد (CIA)	21	%11.5
	أخرى	15	%8.2
	لا توجد	24	%13.2
الشكل القانوني	شركة مهنية	93	%51.1
	مكتب فردي	56	%30.8
	من الأربعة الكبار	33	%18.1

يتضح من الجدول (5) أن غالبية أفراد الدراسة بنسبة (64.3%)، هم من حملة مؤهل البكالوريوس، بينما بقية أفراد الدراسة هم من حملة درجة الدراسات العليا وذلك بنسبة (35.7%). كما يُلاحظ عدم وجود أي مراجع خارجي يحمل مؤهل علمي أدنى من البكالوريوس، وهذا يُعزى إلى أن نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية يَشترط لمنح ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو أي مؤهل أعلى في تخصص المحاسبة أو أي تخصص آخر ذي علاقة بالمهنة وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة).

أما بالنسبة لمتغير التخصص العلمي فيتضح من الجدول (5) أن أكبر نسبة كانت لأصحاب التخصص العلمي المحاسبة والتي بلغت (91.8%) وهذا يدل على أن أغلب أفراد الدراسة ينتمون إلى تخصص علمي له علاقة مباشرة مع طبيعة العمل المحاسبي في منظمات أعمال المحاسبة والمراجعة، حيث تؤكد هذه النسبة أن مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة تشترط الحصول على الشهادة الجامعية في مجال المحاسبة للعمل لديها كون ذلك الأقرب والأنسب لبيئة العمل في هذه المكاتب. كما تشير هذه النتيجة إلى وجود وعي كافي لدى أفراد العينة في فهم موضوع الدراسة، مما يدل على مقدرتهم على فهم العبارات الواردة في قائمة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية، وبما يحقق الهدف منها. بالإضافة على ذلك، يرى الباحث أن ظهور ما نسبته (8.2%) من أفراد الدراسة ينتمون إلى تخصصات مهنية غير المحاسبة وهي (الاقتصاد، الإدارية المالية، إدارة الأعمال) (4.4%، 2.7%،1.1%) على التوالي، يعود إلى قبول مثل هذه التخصصات في الحصول على ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة السعودية، وفقاً لنص المادة رقم (1) من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في السعودي، والمادة الثانية من اللائحة التنفيذية لهذا النظام والتي تنص على: يُشترط للاعتداد بالشهادة الجامعية أو أي مؤهل أعلى في تخصص ذي علاقة بالمهنة ما يأتي:

1. أن تكون الشهادة في أحد تخصصات العلوم الإدارية أو فروعها شريطة أن يكون طالب الترخيص مستكملاً (إحدى وعشرين) ساعة في المحاسبة أو فروعها أو ما تعدّه الهيئة معادلاً لها.
2. أن يجتاز طالب الترخيص البرنامج التدريبي التأهيلي الذي تعده الهيئة الخاص بمزاولة المهنة.

كما يتبين من الجدول (5) إن جميع أفراد عينة الدراسة يعملون في مستويات وظيفية مختلفة، وإن أكثر من نصف أفراد العينة كانت من فئة المراجعين، بنسبة (53.3%). تليها فئة رئيس مراجعة بنسبة (27.5%). تليها فئة الشريك بنسبة (17.6%)، وأخيراً جاءت فئة (أخرى تذكر) بعدد (3) أفراد وبنسبة (1.6%)، حيث ذكر أحدهم أنه يعمل في وظيفة مساعد مراجع، واثنين ذكرا أنهما يعملان في وظيفة مدير إدارة تدقيق.

وبالنسبة للخبرة العملية يتضح من الجدول (5) أن أغلبية أفراد الدراسة تتراوح خبرتهم بين (5 إلى أقل من 10 سنوات) وذلك بنسبة (36.8%)، تليها الفئة التي تتراوح خبرتهم بين (10 الى أقل من 15 سنة، بنسبة (26.4%)، يليهم ذوي الخبرة (15 سنة فأكثر) بنسبة (18.7%)، وأخيراً الفئة (أقل من 5 سنوات) حيث يُقدرون بحوالي (18%). ويرى الباحث أن هذه النتيجة تشير إلى أن الدراسة اعتمدت بصورة كبيرة على المراجعين الذين تزيد سنوات مزاولتهم لمهنة المحاسبة والمراجعة عن خمس سنوات، حيث بلغت نسبتهم حوالي (82%) من أجمالي عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمؤهل المهني يتضح من الجدول (5) أن معظم أفراد عينة الدراسة حاصلين على مؤهل مهني وبنسبة (88.3%) تقريباً، وكانت النسبة الأعلى في عينة الدراسة لفئة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، حيث بلغت (36.8%). تليها فئة الحاصلين على (زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، والزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين (CPA)) بنسبة (20.3%)، ويُعزى سبب هذا التصدر إلى اعتماد الباحث في الوصول إلى أفراد عينة الدراسة من خلال قاعدة بيانات المراجعين الخارجيين المسجلين في الهيئة، حيث تم الحصول على عناوين البريد الإلكترونية الخاصة بالمراجعين المرخصين. وبالتالي، كان من المنطقي أن يشكل الحاصلون على زمالة الهيئة السعودية أغلبية عينة الدراسة المستهدفة. فضلاً عن الزيادة الملحوظة في السنوات الأخيرة لأعداد المتقدمين

والحاصلين على الشهادات المهنية التي تقدمها الهيئة، بما في ذلك الزمالة، التي تصدرت قائمة اختبار الشهادات المهنية، وفقاً للبيانات الإحصائية الصادر عن الهيئة للنصف الأول من عام 2025م. وبلغت نسبة الحاصلين على زمالة المراجع الداخلي المعتمد (13.2%). كما بلغت نسبة الحاصلين على الحاصلين على الزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين (CPA)) (11.5%)، كما بلغت نسبة أفراد العينة غير الحاصلين على مؤهل مهني (9.9%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات مهنية أخرى (8.2%) توزعت هذه النسبة على مؤهلات مهنية مختلفة بما في ذلك (زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مع مؤهل مهني آخر (كشهادة معايير المراجعة الدولية (CertIA)، وذكر البعض (شهادة فني محاسبة).

وأخيراً يتضح من الجدول (5) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى شركات مهنية حيث يمثلون ما نسبته (51.1%)، يليهم المراجعين الذين يعملون في مكاتب فردية بنسبة (30.8%). وأخيراً أفراد الدراسة الذين ينتمون إلى منشأة تابعة للأربعة الشركات الكبار.

2-4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

4-2-1 الإجابة عن السؤال الأول: ما أثر الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لعبارات البُعد الأول (الكفاءة الإجرائية والزمنية)، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (6): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة

م	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	يجعل استخدام أسلوب المراجعة المستمرة عملية المراجعة أسرع وأكثر كفاءة؛ الأمر الذي ينعكس على تقليل مخاطر المراجعة.	3.73	1.216	%75	مرتفعة	4
2	يساعد التقرير على المعلومات المرتبطة بموضوع المراجعة بصفة مستمرة؛ على تقليل مخاطر المراجعة.	3.59	1.226	%72	مرتفعة	6
3	تُمكن عملية المراجعة المستمرة المراجعين من تحليل البيانات بشكل أكثر تكرارية وإجراء تقييم للمخاطر الأمر الذي يسهم في تقليل المخاطر.	3.99	1.230	%80	مرتفعة	2
4	تُقلل المراجعة المستمرة من الحاجة إلى تعديلات كبيرة في القوائم المالية نهاية الفترة. الأمر الذي يسهم في تقليل مخاطر المراجعة.	3.71	1.216	%74	مرتفعة	5
5	تُسهم المراجعة المستمرة في تقليل الفجوة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ المراجعة؛ الأمر الذي يُقلل من مخاطر المراجعة.	3.86	1.279	%77	مرتفعة	3
6	توفر المراجعة المستمرة معلومات حديثة تُمكّن المراجع من اتخاذ قرارات أكثر دقة؛ الأمر الذي يقلل من مخاطر المراجعة.	4.00	1.199	%80	مرتفعة	1
	البُعد ككل	3.81	0.878	%76	مرتفع	

يوضح الجدول (6) أنّ عبارات بُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة" حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين (3.59) و(4.00)، ويقابلها أهمية نسبية تتراوح بين (72%) و (80%)، ويُلاحظ أن درجة موافقة عينة الدراسة على جميع عبارات بُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة" (مرتفعة)، ويوضح الجدول أنَّ أعلى قيمة لمستوى الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة، حصلت عليها الفقرة (6) التي تنص على:(توفر المراجعة المستمرة معلومات حديثة تُمكّن المراجع من اتخاذ قرارات أكثر دقة؛ الأمر الذي يقلل من مخاطر المراجعة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.00) وبانحراف معياري بلغ (1.199) وأهمية نسبية (80%)، وبمستوى موافقة (مرتفع). أما أدنى قيمة لبُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة"، فقد حصلت عليها الفقرة (2) التي تنص على: (يساعد التقرير على المعلومات المرتبطة بموضوع المراجعة بصفة مستمرة؛ على تقليل مخاطر المراجعة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.59) وبانحراف معياري بلغ (1.226) وأهمية نسبية (72%)، وبمستوى ممارسة (مرتفع).

وبشكل عام بلغ المتوسط الكُلّي لبُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة " (3.81)، وانحراف معياري (0.878)، وأهمية نسبية (76%)، وبدرجة موافقة (مرتفعة)، وقد جاء هذا البُعد في المرتبة الثالثة ضمن أبعاد المراجعة المستمر، وهذا يشير أن عينة الدراسة توافق بدرجة مرتفعة نسبياً على (الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة).

وفي إطار الإجابة عن السؤال الأول يمكن القول إن استجابة عينة الدراسة حول أثر الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة كان مرتفعاً.

2-2-4 الإجابة عن السؤال الثاني: ما أثر الرقابة المستمرة في كشف الأخطاء والاحتيال الناتجة عن المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لعبارات البُعد الثاني (الرقابة المستمرة)، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (7): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الرقابة المستمرة

م	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	تساعد المراجعة المستمرة في الاكتشاف المبكر لحالات الاحتيال والتلاعب المالي؛ الأمر الذي يسهم في تقليل مخاطر المراجعة.	4.07	1.130	%81	مرتفعة	4
2	تسهم المراجعة المستمرة في تقليل الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية؛ الأمر الذي يُسهم في تقليل مخاطر المراجعة.	3.79	1.181	%76	مرتفعة	6
3	يساعد تطبيق أسلوب المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر الإبلاغ المالي غير الدقيق أو المضلل.	4.20	1.285	%84	مرتفعة	1
4	يساعد تطبيق المراجعة المستمرة على خفض مخاطر فقدان البيانات المالية أو التلاعب بها؛ الأمر الذي ينعكس على تقليل مخاطر المراجعة.	4.09	1.155	%82	مرتفعة	3
5	تسهم المراجعة المستمرة في إظهار التحريفات المخفية وغير المتوقعة؛ مما يؤدي إلى التقليل من مخاطر المراجعة.	4.14	1.179	%83	مرتفعة	2
6	من خلال مراجعة المعاملات والعمليات بشكل مستمر، يمكن للمراجع تحديد مجالات الاهتمام في وقت مبكر؛ وبالتالي تقليل احتمالية وجود أخطاء جوهرية في تقارير المراجعة.	4.04	1.129	%81	مرتفعة	5
7	تتيح المراجعة المستمرة للمراجعين الخارجيين تحديد مناطق الخطورة في وقت مبكر؛ الأمر الذي يُقلل من مخاطر المراجعة.	3.77	1.274	%75	مرتفعة	7
	البُعد ككل	4.01	0.893	%80	مرتفع	

يوضح الجدول (7) أنّ عبارات بُعد "الرقابة المستمرة" حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين (3.77) و(4.20)، ويقابلها أهمية نسبية تتراوح بين (75%و (84%)، ويُلاحظ أن درجة موافقة عينة الدراسة على جميع عبارات بُعد " الرقابة المستمرة" جاءت (مرتفعة)، ويوضح الجدول أنَّ أعلى قيمة لمستوى الرقابة المستمرة، حصلت عليها الفقرة (3) التي تنص على: (يساعد تطبيق أسلوب المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر الإبلاغ المالي غير الدقيق أو المضلل) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.20) وبانحراف معياري بلغ (1.285) وأهمية نسبية (84%)، وبمستوى موافقة (مرتفع). أما أدنى قيمة لبُعد " الرقابة المستمرة"، فقد حصلت عليها الفقرة (7) التي تنص على: (تتيح المراجعة المستمرة للمراجعين الخارجيين تحديد مناطق الخطورة في وقت مبكر؛ الأمر الذي يُقلل من مخاطر المراجعة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.77) وبانحراف معياري بلغ (1.274) وأهمية نسبية (75%)، ومستوى موافقة (مرتفع).

وبشكل عام بلغ المتوسط الكُلّي لبُعد " الرقابة المستمرة" (4.01)، وانحراف معياري (0.893)، وأهمية نسبية (80%)، وبدرجة موافقة (مرتفعة)، وقد جاء هذا البُعد في المرتبة الأولى ضمن أبعاد المراجعة المستمر، وهذا يشير أن عينة الدراسة توافق بدرجة مرتفعة جداً على تأثير (الرقابة المستمرة) في تقليل مخاطر المراجعة.

وفي إطار الإجابة عن السؤال الثاني يمكن القول إن استجابة عينة الدراسة حول أثر الرقابة المستمرة في كشف الأخطاء والاحتيال الناتجة عن المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة كان مرتفعاً.

3-2-4 الإجابة عن السؤال الثالث: ما أثر الامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لعبارات البُعد الثالث (الامتثال السلوكي والتنظيمي)، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (8): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الامتثال السلوكي والتنظيمي

م	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان الامتثال المستمر للقوانين واللوائح التنظيمية؛ الأمر الذي ينعكس على تقليل مخاطر المراجعة.	4.09	1.251	%82	مرتفعة	2
2	معرفة الشركات أنها تخضع للمراجعة المستمرة يجعلها تحافظ على معيار أعلى من الدقة في تقاريرها؛ الأمر الذي يسهم في تقليل مخاطر المراجعة.	4.20	1.197	%84	مرتفعة	1
3	تطبيق المراجعة المستمرة يؤدي إلى تقليل مخاطر الفشل في تلبية توقعات الجهات الرقابية، ويسهم في تقليل مخاطر المراجعة.	3.91	1.245	%78	مرتفعة	5
4	الهدف النهائي من المراجعة المستمرة هو تعزيز كفاءة وفعالية المراجعة؛ مما يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة.	3.95	1.234	%79	مرتفعة	4
5	تعتمد دقة تقييم مخاطر المراجعة وتقليلها على مدى فعالية تطبيق المراجعة المستمرة.	3.82	1.267	%76	مرتفعة	6
6	يُظهر واقع مكاتب المراجعة السعودية تحولًا متزايدًا نحو اعتماد المراجعة المستمرة كأحد أساليب المراجعة لتقليل مخاطر المراجعة.	3.59	1.437	%72	مرتفعة	7
7	تزيد المراجعة المستمرة من شفافية الإفصاحات المالية في قطاع المال والأعمال بالمملكة؛ الأمر الذي يقلل من مخاطر المراجعة.	3.97	1.223	%79	مرتفعة	3
	البُعد ككل	3.93	0.871	%79	مرتفع	

يوضح الجدول (8) أنّ عبارات بُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي" حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين (3.59) و(4.20)، ويقابلها أهمية نسبية تتراوح بين (72%و (84%)، ويُلاحظ أن درجة موافقة عينة الدراسة على جميع عبارات بُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي" جاءت (مرتفعة)، ويوضح الجدول أنَّ أعلى قيمة لعبارات بُعد الامتثال السلوكي والتنظيمي، حصلت عليها الفقرة (2) التي تنص على: (معرفة الشركات أنها تخضع للمراجعة المستمرة يجعلها تحافظ على معيار أعلى من الدقة في تقاريرها؛ الأمر الذي يسهم في تقليل مخاطر المراجعة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.20) وبانحراف معياري بلغ (1.197) وأهمية نسبية (84%)، وبمستوى موافقة (مرتفع). أما أدنى قيمة لبُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي" فقد حصلت عليها الفقرة (6) التي تنص على: (يُظهر واقع مكاتب المراجعة السعودية تحولًا متزايدًا نحو اعتماد المراجعة المستمرة كأحد أساليب المراجعة لتقليل مخاطر المراجعة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.59) وبانحراف معياري بلغ (1.437) وأهمية نسبية (72%)، ومستوى موافقة (مرتفع).

وبشكل عام بلغ المتوسط الكُلّي لبُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي" (4.01)، وانحراف معياري (0.871)، وأهمية نسبية (79%)، وبدرجة موافقة (مرتفعة)، وقد جاء هذا البُعد في المرتبة الثانية ضمن أبعاد المراجعة المستمر، وهذا يشير أن عينة الدراسة توافق بدرجة مرتفعة على متغير (الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة.

وفي إطار الإجابة عن السؤال الثالث يمكن القول إن استجابة عينة الدراسة حول أثر الامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة كان مرتفعاً.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

1-3-4 نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية"** ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One-Sample T-test)، وذلك بمقارنة الوسط الحسابي الكلي للبُعد الأول **(الكفاءة الإجرائية والزمنية)** بالوسط الفرضي، وتظهر النتائج بالجدول رقم (9) كما يلي:

جدول رقم (9): يوضح نتائج اختبار (T) لعينة واحدة حول الفرضية الأولى

متوسط البُعد الأول (الكفاءة الإجرائية والزمنية)	المتوسط الفرضي	الفرق في المتوسط	درجات الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig)	الدلالة اللفظية
3.81	3	0.81	181	**12.487	0.000	دال

* مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.05). ** مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.01).

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيمة (t) المحسوبة مرتفعة جداً حيث بلغت (12.487) وذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية أقل من (0,01)، كما أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للبُعد الأول والتي بلغت (3.81) كانت أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (3) المعتمد في الدارسة، وكذلك الفرق الموجب (0.81) بين المتوسط الحسابي الكلي للبُعد الأول والمتوسط الفرضي، وبالتالي فإن هذا يشير إلى أن الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة لها تأثير كبير على تقليل مخاطر المراجعة وهو ما يُعزز وجود موافقة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تقيس (أثر الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية).

وعليه فإن نتائج اختبار (T) للعينة الواحد تشير إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية**".

4-3-2 نتائج اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المستمرة لحالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية**". ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One-Sample T-test)، وذلك بمقارنة الوسط الحسابي الكلي للبُعد الثاني (**الرقابة المستمرة**) بالوسط الفرضي، وتظهر النتائج بالجدول رقم (10) كما يلي:

جدول رقم (10): يوضح نتائج اختبار (T) لعينة واحدة حول الفرضية الثانية

متوسط البُعد الثاني (الرقابة المستمرة)	المتوسط الفرضي	الفرق في المتوسط	درجات الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة(Sig)	الدلالة اللفظية
4.01	3	1.01	181	**15.317	0.000	دال

* مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.05). ** مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.01).

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة (t) المحسوبة مرتفعة جداً حيث بلغت (15.317) وذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية أقل من (0,01)، كما أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للبُعد الثاني والتي بلغت (4.01) كانت أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (3) المعتمد في الدارسة، وكذلك الفرق الموجب (1.01) بين المتوسط الحسابي الكلي للبُعد الثاني والمتوسط الفرضي، وبالتالي فإن هذا يشير إلى أن الرقابة المستمرة لحالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية لها تأثير كبير على تقليل مخاطر المراجعة وهو ما يُعزز وجود موافقة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تقيس (أثر الرقابة المستمرة لحالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية).

وعليه فإن نتائج اختبار (T) للعينة الواحد تشير إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المستمرة لحالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية**".

4-3-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على: "يوجد أثر للامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية". ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One-Sample T-test)، وذلك بمقارنة الوسط الحسابي الكلي للبُعد الثالث (الامتثال السلوكي والتنظيمي) بالوسط الفرضي، وتظهر النتائج بالجدول رقم (11) كما يلي:

جدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار (T) لعينة واحدة حول الفرضية الثالثة

متوسط البُعد الثالث (الامتثال السلوكي والتنظيمي)	المتوسط الفرضي	الفرق في المتوسط	درجات الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة(Sig)	الدلالة اللفظية
3.93	3	0.93	181	**14.475	0.000	دال

* مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.05). ** مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.01).

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة (t) المحسوبة مرتفعة جداً حيث بلغت (14.475) وذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية أقل من (0,01)، كما أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للبُعد الأول والتي بلغت (3.93) كانت أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (3) المعتمد في الدارسة، وكذلك الفرق الموجب (0.93) بين المتوسط الحسابي الكلي للبُعد الثالث والمتوسط الفرضي، وبالتالي فإن هذا يشير إلى أن الامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة لها تأثير كبير على تقليل مخاطر المراجعة وهو ما يُعزز وجود موافقة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تقيس (أثر الامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية).

وعليه فإن نتائج اختبار (T) للعينة الواحد تشير إلى الفرضية الثالثة التي تنص على: "**يوجد أثر للامتثال السلوكي والتنظيمي للشركات محل المراجعة عند اعتماد المراجعة المستمرة على تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية**".

من ناحية أخرى، نلاحظ أن اختبار (T) أثبت وجود تأثير معنوي لكل من المتغيرات المستقلة (الكفاءة الإجرائية والزمنية – الرقابة المستمرة - الامتثال السلوكي والتنظيمي)، على المتغير التابع (تقليل مخاطر المراجعة). إلا أن قوة العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تزال غير واضحة بشكل كامل، بالإضافة إلى عدم وضوح نسبة التأثير التي يساهم بها كل متغير مستقل في تقليل مخاطر المراجعة. لذلك، رأى الباحث ضرورة إجراء تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، بهدف تحديد مدى قوة وتأثير كل متغير مستقل على حدة في المتغير التابع. وبالتالي، تحديد المتغير الأكثر تأثيرًا في تقليل مخاطر المراجعة.

وفيما يلي، يوضح جدول رقم (12) ملخص نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد والتباين الكلي (ANOVA) بعد احتساب قيمة المتغير التابع (كمتوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع العبارات التي تناولت تقليل مخاطر المراجعة في الاستبيان ككل) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمتغير التابع (تقليل مخاطر المراجعة) (3.92) بانحراف معياري بلغ (0.855).

جدول رقم (12): يوضح ملخص نموذج الانحدار والتباين الكلي (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	دربن-واتسون	مستوى الدلالة(Sig)
الانحدار	130.266	3	43.422	0.992	0.985	**3799.39	1.891	0.000
البواقي	2.034	178	0.011					
المجموع	132.300	181						

* مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.05). ** مستوى الدلالة الإحصائية عند (0.01).

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط (R) مرتفعة جداً حيث بلغت (0.992) مما يشير إلى وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة مجتمعة الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، والامتثال السلوكي والتنظيمي) وبين المتغير التابع (تقليل مخاطر المراجعة). كما يتضح أن نسبة التباين في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة بلغت (98.5%) وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة استطاعت تفسير ما نسبته (98.5%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (تقليل مخاطر المراجعة)، بينما تعود النسبة المتبقية الضئيلة إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. وللتأكد من سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، بلغت قيمة اختبار دربن-واتسون (Durbin-Watson) (1.981)، وهي قيمة مثالية تقترب من (2)، مما يؤكد استقلالية الأخطاء وصحة نتائج الانحدار.

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج ككل، أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (3799.39) بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وهذا يؤكد الصلاحية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية، وكذلك وجود أثر حقيقي ومعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، مما يسمح بالاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ وتقييم الأثر. أما من حيث القوة النسبية والتأثير للمتغيرات المستقلة في تقليل مخاطر المراجعة، يوضح الجدول رقم (13) التالي معاملات نموذج الانحدار وتحديد قوة التأثير من خلال الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (13): يوضح معاملات نموذج الانحدار وتحديد قوة التأثير

الأبعاد	المعاملات غير المعيارية (*B*)	قيمة بيتا (*Beta*)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig)	معامل تضخم التباين (VIF)
الثابت	0.072		01.881	0.062	
الكفاءة الإجرائية والزمنية	0.388	0.399	20.256	0.000	4.48
الرقابة المستمرة	0.325	0.339	16.461	0.000	4.83
الامتثال السلوكي والتنظيمي	0.306	0.312	17.455	0.000	3.71

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) وجود أثر إيجابي (طردي) ذو دلالة إحصائية لكافة أبعاد المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة، حيث جاءت قيم (Sig) لجميع الأبعاد تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويمكن تفصيل هذا الأثر كما يلي:

- **الكفاءة الإجرائية والزمنية:** أظهرت النتائج وجود أثر طردي لهذا البُعد، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) (0.388)، مما يعني أن زيادة الاهتمام بالكفاءة الإجرائية والزمنية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة بمقدار (0.388). وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة لهذا البعد (20.256)، وهي قيمة دالة إحصائياً.

- **الرقابة المستمرة:** حقق هذا البُعد أثراً طردياً معنوياً بمعامل انحدار (B) قدره (0.325)، وقيمة (t) بلغت (16.614)، مما يشير إلى الدور الجوهري للرقابة المستمرة في الحد من المخاطر في بيئة المراجعة.
- **الامتثال السلوكي والتنظيمي:** جاء أثر هذا البُعد طردياً ومعنوياً أيضاً، حيث بلغ معامل الانحدار (B) (0.306)، وبقيمة (t) قدرها (17.455).

وعند المقارنة بين الأبعاد الثلاثة لتحديد المتغير الأكثر تأثيراً، تُشير قيم المعاملات المعيارية (Beta) إلى أن بُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية" جاء في المرتبة الأولى كأكثر المتغيرات تأثيراً في تقليل مخاطر المراجعة بقيمة (0.399)، يليه بُعد "الرقابة المستمرة" بقيمة (0.339)، ثم بُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي" في المرتبة الثالثة بقيمة (0.312).

كما تؤكد نتائج إحصاءات التعددية الخطية (Collinearity Statistics) سلامة النتائج من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغت قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع الأبعاد مستويات تتراوح بين (3.705 و 4.828)، وهي قيم أقل من (5)، كما بلغت قيم التسامح (Tolerance) مستويات أعلى من (0.20)، مما يعزز الثقة في استقلالية تأثير كل بُعد من أبعاد المراجعة المستمرة في الدراسة.

4-3-4 نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها (الكفاءة الإجرائية والزمنية - الرقابة المستمرة - الامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى إلى متغيراتهم الديموغرافية (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني، الشكل القانوني).

ولمعرفة دلالة الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها في تقليل مخاطر المراجعة وفقاً لمتغيراتهم الديموغرافية، قام الباحث بإجراء تحليل التباين الأحادي One Wey ANOVA للمتغيرات التي تتكون من ثلاث فئات فأكثر، في حين تم إجراء اختبار (T) للعينات المستقلة Independent-Samples T-Test وذلك للمتغيرات التي تتكون من فئتين. وكانت نتائج التحليل كالآتي:

أ. المؤهل العلمي:

بما أن متغير المؤهل العلمي ينقسم في هذه الدراسة إلى ثلاث فئات هي (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه). لذا تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي. يوضح الجدول رقم (14) نتيجة اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (14): نتيجة اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق وفقاً للمؤهل العلمي

أبعاد المتغير المستقل	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	بكالوريوس	117	3.848	0.907	3.173	0.044
	ماجستير	42	3.940	0.782		
	دكتوراه	23	3.399	0.802		
الرقابة المستمرة	بكالوريوس	117	4.010	0.929	1.331	0.267
	ماجستير	42	4.153	0.800		
	دكتوراه	23	3.776	0.846		
الامتثال السلوكي والتنظيمي	بكالوريوس	117	3.946	0.876	2.737	0.068
	ماجستير	42	4.099	0.813		
	دكتوراه	23	3.578	0.886		

من خلال الجدول (14) نستنتج ما يلي:

1. بُعد الكفاءة الإجرائية والزمنية: بلغت قيمة (F) 3.173 بمستوى دلالة 0.044. وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين حول هذا البعد تُعزى للمؤهل العلمي. كما نلاحظ أنه بمقارنة المتوسطات الحسابية، نجد أن حملة "الماجستير" هم الأكثر موافقة على أثر الكفاءة الإجرائية (متوسط 3.94)، بينما كان حملة "الدكتوراه" هم الأقل موافقة (متوسط 3.39).

2. بُعد الرقابة المستمرة: بلغت قيمة (F) 1.331 بمستوى دلالة 0.267. وبما أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين حول هذا البعد تُعزى للمؤهل العلمي. كما يتضح وجود تقارب كبير في وجهات النظر بين مختلف المؤهلات العلمية حول أهمية الرقابة المستمرة في تقليل المخاطر.
3. بُعد الامتثال السلوكي والتنظيمي: بلغت قيمة (F) 2.737 بمستوى دلالة 0.068. وبما أن مستوى الدلالة أكبر بقليل من 0.05، فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 0.05). ورغم اقتراب القيمة من مستوى الدلالة، إلا أن النتيجة الحالية تشير إلى إجماع نسبي بين المراجعين بمختلف مؤهلاتهم على دور الامتثال.

وتفسيراً لهذه النتيجة يبدو أن النظرة لمفهوم السرعة وتوفير الوقت تختلف باختلاف الدرجة العلمية. حيث نلاحظ أن حملة الدكتوراه بمتوسط (3.39) قد يكونون أكثر تحفظاً فيما يتعلق بهذا الجانب من التدقيق، حيث يرون أن تقليل مخاطر المراجعة يتطلب عمقاً في الفحص والتدقيق وليس التركيز على سرعة الإنجاز وحدها، بينما يرى حملة الماجستير والبكالوريوس أن السرعة في استخراج النتائج تعزز من كفاءة عملية المراجعة بشكل مباشر. كما إن م وجود فروق جوهرية في بُعدي الرقابة والامتثال يشير إلى أن هذه العناصر تُعد ثوابت مهنية لدى جميع المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال السعودية، بغض النظر عن خلفيتهم الأكاديمية. فالمراجع سواءً كان يحمل البكالوريوس أو الدكتوراه، يدرك أن جوهر تقليل المخاطر يكمن في نظام رقابي تقني متين، وبيئة مؤسسية منضبطة.

ولتحديد الفئة الأكثر تأييداً لأثر أبعاد المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة، تُعزى لمتغير المؤهل العلمي قام الباحث بإجراء اختبار "توكي" (Tukey HSD) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (15): نتائج اختبار "توكي" للمقارنات الثنائية البعدية حسب متغير المؤهل العلمي

أبعاد المتغير المستقل	المجموعة الأولى للمقارنة	المجموعة الثانية للمقارنة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
الكفاءة الإجرائية والزمنية	بكالوريوس	ماجستير	0.093-	0.823
		دكتوراه	0.449	0.063
	ماجستير	بكالوريوس	0.093	0.823
		دكتوراه	0.542	0.045
	دكتوراه	بكالوريوس	0.449-	0.063
		ماجستير	0.542-	0.045
الرقابة المستمرة	بكالوريوس	ماجستير	0.143-	0.645
		دكتوراه	0.233	0.486
	ماجستير	بكالوريوس	0.143	0.645
		دكتوراه	0.377	0.236
	دكتوراه	بكالوريوس	0.233-	0.486
		ماجستير	0.377-	0.236
الامتثال السلوكي والتنظيمي	بكالوريوس	ماجستير	0.152-	0.590
		دكتوراه	0.369	0.150
	ماجستير	بكالوريوس	0.152	0.590
		دكتوراه	0.521	0.055
	دكتوراه	بكالوريوس	0.369-	0.150
		ماجستير	0.521-	0.055

بناءً على نتائج اختبار "توكي" الموضحة في الجدول رقم (15)، والتي تهدف لتحديد مصادر الفروق الجوهرية بين فئات المؤهل العلمي (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، يتضح في بُعد الكفاءة الإجرائية والزمنية أن النتائج تُظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.045) بين حملة الماجستير وحملة الدكتوراه، حيث جاءت الفروق لصالح حملة الماجستير بمتوسط فرق بلغ (0.542). بينما لم تُظهر النتائج أي فروق دالة بين حملة البكالوريوس والمؤهلات الأخرى، مما يشير إلى تقارب في إدراك متطلبات الكفاءة الإجرائية بين هذه الفئات. كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع فئات المؤهل العلمي في بعد الرقابة المستمرة، حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من (0.05). يشير ذلك إلى أن مستوى الرقابة المستمرة يُعد ثقافة تنظيمية عامة يخضع لها الموظف بغض النظر عن مستواه التعليمي. فأنظمة الرقابة والتقييم داخل مكاتب المراجعة تطبق بمعايير موحدة، مما جعل إدراك المراجعين (عينة الدراسة) واستجابتهم لهذه الرقابة

متماثلاً، سواء كان المراجع يحمل درجة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه. بالإضافة إلى ذلك لم تظهر النتائج فروقاً دالة إحصائياً بين الفئات الثلاث في بُعد الامتثال السلوكي والتنظيمي، مع ملاحظة أن الفرق بين الماجستير والدكتوراه اقترب من حدود الدلالة بقيمة (0.055)، إلا أنه إحصائياً يظل غير دال.

بناءً على ما تقدم، نخلص إلى قبول جزئي للفرضية الرابعة فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي؛ حيث ثبت وجود فروق في بُعد (الكفاءة الإجرائية والزمنية) فقط، بينما لم تثبت الفروق في بُعدي (الرقابة المستمرة) و(الامتثال السلوكي والتنظيمي).

ب. التخصص العلمي:

ينقسم متغير التخصص العلمي في هذه الدراسة إلى أربع فئات هي (محاسبة، اقتصاد، إدارة مالية، إدارة أعمال). ونظراً لمحدودية أفراد عينة الدراسة من التخصصات غير المحاسبة، فقد تم دمج أفراد العينة من ذوي التخصصات (اقتصاد، إدارة مالية، إدارة أعمال) تحت مسمى التخصصات الأخرى. وبما انه أصبح لدينا فئتين فقط في متغير التخصص العلمي وهي (المحاسبة والتخصصات الأخرى). لذا تم استخدام اختبار (T) للعينات المستقلة، وذلك للمقارنة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية تُعزى لمتغير التخصص العلمي. ويوضح الجدول رقم (16) التالي نتيجة اختبار (T) لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير التخصص العلمي.

جدول رقم (16): نتيجة اختبار (T) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات محاور الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

أبعاد المتغير المستقل	التخصص العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	محاسبة	167	3.836	0.854	1.539	1.236	0.216
	تخصصات أخرى	15	3.544	1.110			
الرقابة المستمرة	محاسبة	167	4.042	0.861	4.363	1.445	0.038
	تخصصات أخرى	15	3.695	1.178			
الامتثال السلوكي والتنظيمي	محاسبة	167	3.962	0.828	7.076	1.380	0.009
	تخصصات أخرى	15	3.638	1.259			

من خلال الجدول (16) نستنتج ما يلي:

1. بُعد الكفاءة الإجرائية والزمنية: بلغت قيمة (t) 1.236 بمستوى دلالة 0.216. وبما أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين حول هذا البعد تُعزى لمتغير التخصص العلمي. حيث يتفق المراجعين من تخصص المحاسبة والتخصصات الأخرى على تقييم أثر الكفاءة الإجرائية والزمنية للمراجعة المستمرة في تقليل المخاطر دون اختلاف جوهري.
2. بُعد الرقابة المستمرة: بلغت قيمة (t) 1.445 بمستوى دلالة 0.038. وبما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة تُعزى لمتغير التخصص العلمي. كما نجد أن الفروق تميل لصالح تخصص (المحاسبة) بمتوسط (4.042) مقابل (3.695) للتخصصات الأخرى. وهذا يُعزى إلى أن ذوو الخلفية المحاسبية الصرفة هم أكثر تقديراً لأهمية الرقابة المستمرة في الحد من المخاطر، ربما لعمق فهمهم الفني لآليات الرقابة والتدقيق.
3. بُعد الامتثال السلوكي والتنظيمي: بلغت قيمة (t) 1.380 بمستوى دلالة 0.009. وبما أن مستوى الدلالة أقل بكثير من (0.01) و(0.05)، فإنه توجد فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية عالية تُعزى للتخصص العلمي. لصالح تخصص (المحاسبة) بمتوسط (3.962) مقابل (3.638) للتخصصات الأخرى. حيث يرى المحاسبون أن الالتزام السلوكي والتنظيمي ركيزة أساسية لنجاح المراجعة المستمرة وتقليل المخاطر بدرجة أكبر مما يراه ذوو التخصصات الإدارية أو الاقتصادية الأخرى.

نستنتج أن التخصص العلمي يؤثر بشكل حقيقي على وجهات نظر المراجعين في بعدي (الرقابة المستمرة) و(الامتثال)، حيث كان المتخصصون في المحاسبة هم الأكثر تأييداً لأثر هذه الأبعاد في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية مقارنة بالتخصصات الأخرى. بينما لم يؤثر التخصص على وجهة نظرهم فيما يتعلق بالجانب الإجرائي والزمني.

وعليه نقبل الفرضية الرابعة فيما يتعلق بمتغير "التخصص العلمي" التي تنص على: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى للمتغير الديموغرافي (التخصص العلمي)، لصالح مجموعة تخصص المحاسبة).

ج. المسمى الوظيفي:

يتكون متغير المسمى الوظيفي من أربع فئات هي (شريك، رئيس مراجعة، مراجع، أخرى). لذا تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي. ويوضح الجدول رقم (17) التالي نتيجة اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول رقم (17): نتيجة اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات محاور الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

أبعاد المتغير المستقل	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	شريك	32	3.615	0.999	1.332	0.266
	رئيس مراجعة	50	3.950	0.657		
	مراجع	97	3.790	0.935		
	أخرى	3	4.333	0.441		
الرقابة المستمرة	شريك	32	3.906	1.009	0.640	0.590
	رئيس مراجعة	50	4.109	0.665		
	مراجع	97	3.985	0.962		
	أخرى	3	4.476	0.502		
الامتثال السلوكي والتنظيمي	شريك	32	3.741	0.945	1.175	0.321
	رئيس مراجعة	50	4.086	0.695		
	مراجع	97	3.912	0.930		
	أخرى	3	4.238	0.412		

من خلال الجدول (17)، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي. وذلك لأن جميع قيم مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة جاءت أكبر من 0.05، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه بغض النظر عن الموقع الوظيفي للمراجع الخارجي سواءً كان شريك أو موظف كمراجع فإن الجميع متفقون على مستوى التأثير الذي تقدمه المراجعة المستمرة.

وعليه يتم رفض الفرضية الرابعة فيما يتعلق بمتغير "المسمى الوظيفي"، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.05) في استجابات أفراد عينه الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى للمتغير الديموغرافي (المسمى الوظيفي)).

د. الخبرة العملية:

يتكون متغير الخبرة العملية من أربع فئات هي (أقل من 5 سنوات، من 5 الى أقل من 10 سنوات، من 10 الى أقل من 15 سنة، 15 سنة فأكثر). لذا تم استخدام اختبار التباين الاحادي (ANOVA) للمقارنة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية تُعزى لمتغير الخبرة العملية. ويوضح الجدول رقم (18) التالي نتيجة اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير الخبرة العملية.

جدول رقم (18): نتيجة اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات محاور الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة العملية

أبعاد المتغير المستقل	الخبرة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	أقل من 5 سنوات	33	4.025	0.810	1.072	0.362
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	67	3.816	0.819		
	من 10 الى أقل من 15 سنة	48	3.670	1.054		
	15 سنة فأكثر	34	3.799	0.766		
الرقابة المستمرة	أقل من 5 سنوات	33	4.221	0.803	0.892	0.446
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	67	3.977	0.874		

أبعاد المتغير المستقل	الخبرة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)
	من 10 الى أقل من 15 سنة	48	3.902	1.051		
	15 سنة فأكثر	34	4.042	0.761		
الامتثال السلوكي والتنظيمي	أقل من 5 سنوات	33	4.143	0.816	0.940	0.423
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	67	3.945	0.831		
	من 10 الى أقل من 15 سنة	48	3.830	0.997		
	15 سنة فأكثر	34	3.861	0.808		

من خلال الجدول (18)، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى لمتغير الخبرة العملية. حيث أن جميع قيم مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة جاءت أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى أن الخبرة الميدانية الطويلة لا تغير من القناعة الفنية بأثر التقنيات الحديثة التي تعتبر أساس المراجعة المستمرة. فالمراجع الخبير والمراجع المبتدئ يتفقان على أن الرقابة المستمرة والامتثال التنظيمي هما المفتاح لتقليل المخاطر.

وعليه يتم رفض الفرضية الرابعة فيما يتعلق بمتغير "الخبرة العملية"، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.05) في استجابات أفراد عينه الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى للمتغير الديموغرافي (الخبرة العملية)).

هـ. المؤهل المهني:

يتكون متغير المؤهل المهني من ست فئات هي (زمالة الهيئة السعودية، الزمالة الأمريكية للمحاسبة القانونية، زمالة الهيئة السعودية، الزمالة الأمريكية. زمالة المراجع الداخلي المعتمد، أخرى، لا توجد). لذا تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين استجابات عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية تُعزى لمتغير المؤهل المهني ويوضح الجدول رقم (19) التالي نتيجة اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير المؤهل المهني.

جدول رقم (19): نتيجة اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات محاور الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل المهني

أبعاد المتغير المستقل	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	35	3.967	0.833	0.680	0.607
	الزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين	9	4.037	0.650		
	زمالة الهيئة السعودية والزمالة الأمريكية	5	3.800	0.740		
	زمالة المراجع الداخلي المعتمد	74	3.707	0.928		
	أخرى	59	3.819	0.883		
	لا توجد	35	4.188	0.897		
الرقابة المستمرة	زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	9	4.048	0.707	0.605	0.660
	الزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين	5	3.829	0.538		
	زمالة الهيئة السعودية والزمالة الأمريكية	74	3.919	0.937		
	زمالة المراجع الداخلي المعتمد	59	4.039	0.887		
	أخرى	35	3.976	0.828		
	لا توجد	9	4.222	0.969		
الامتثال السلوكي والتنظيمي	زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	5	4.200	0.501	0.451	0.772
	الزمالة الأمريكية للمحاسبين القانونيين	74	3.884	0.888		
	زمالة الهيئة السعودية والزمالة الأمريكية	59	3.908	0.897		

أبعاد المتغير المستقل	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)
	زمالة المراجع الداخلي المعتمد	35	3.967	0.833		
	أخرى	9	4.037	0.650		
	لا توجد	5	3.800	0.740		

من خلال الجدول (19)، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن جميع قيم مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة جاءت أكبر من (0.05). وتشير هذه النتيجة إلى أن الوعي بفعالية المراجعة المستمرة أصبح قناعة مهنية عامة تتجاوز نوع الشهادة المهنية التي يحملها المراجع. سواء كان المراجع حاصلاً على الزمالة السعودية (SOCPA) أو الأمريكية (CPA) أو مراجعاً داخلياً معتمداً (CIA)، فإن رؤيتهم لأدوات تقليل المخاطر موحدة. من ناحية أخرى، يُلاحظ من المتوسطات الحسابية أن المراجعين الذين لا يحملون مؤهلاً مهنياً سجلوا متوسطات مرتفعة، ورغم أنها غير دالة إحصائياً، إلا أنها قد تشير إلى أن المراجعين الممارسين في المكاتب (حتى قبل الحصول على الزمالة) لديهم حماس عالي واعتمادية كبيرة على أدوات المراجعة المستمرة لتسهيل مهامهم وتقليل مخاطر عملهم.

وعليه يتم رفض الفرضية الرابعة فيما يتعلق بمتغير "المؤهل المهني" وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.05) في استجابات أفراد عينه الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى للمتغير الديموغرافي (المؤهل المهني)).

و. الشكل القانوني:

يتكون متغير الشكل القانوني من ثلاث فئات هي (شركة مهنية، مكتب فردي، من الأربعة الكبار). لذا تم استخدام اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة بأبعادها في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية تُعزى لمتغير الشكل القانوني. ويوضح الجدول رقم (20) التالي نتيجة اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقاً لمتغير الشكل القانوني.

جدول رقم (20): نتيجة اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق وفقاً لمتغير الشكل القانوني

أبعاد المتغير المستقل	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة(Sig)
الكفاءة الإجرائية والزمنية	شركة مهنية	93	3.907	0.812	1.433	0.241
	مكتب فردي	56	3.771	0.921		
	من الأربعة الكبار	33	3.616	0.966		
الرقابة المستمرة	شركة مهنية	93	4.068	0.843	0.647	0.525
	مكتب فردي	56	4.013	0.914		
	من الأربعة الكبار	33	3.861	0.998		
الامتثال السلوكي والتنظيمي	شركة مهنية	93	4.014	0.800	1.092	0.338
	مكتب فردي	56	3.908	0.898		
	من الأربعة الكبار	33	3.758	1.010		

من خلال الجدول (20)، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المراجعين الخارجيين حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى لمتغير الشكل القانوني، وذلك لأن جميع قيم مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة جاءت أكبر من (0.05). ويمكن تفسير ذلك من خلال التزام المراجعين في "الأربعة الكبار" (Big Four) والشركات المهنية والمكاتب الفردية بنفس المعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) والمعايير الدولية (ISA)، مما جعل رؤيتهم المهنية تجاه تقليل المخاطر باستخدام المراجعة المستمرة رؤية موحدة ومنسجمة. كما تعكس هذه النتيجة أن تقنيات المراجعة المستمرة لم تعد حكراً على المكاتب الكبرى فقط، بل أصبحت ثقافة رقمية متداولة حتى في المكاتب الفردية والشركات المهنية المتوسطة، سعياً منها لرفع جودة مخرجاتها وتقليل مخاطر المراجعة التي قد تواجهها. من ناحية أخرى، يلاحظ تقارب كبير في المتوسطات الحسابية بين الشركات المهنية وبين الأربعة الكبار والمكاتب الفردية. ورغم أن الشركات المهنية سجلت أعلى تفضيل طفيف، إلا أن عدم وجود فروق دالة إحصائياً يؤكد أن الاختلاف في "حجم أو نوع المكتب" لا يغير من الإدراك الفني لفاعلية المراجعة المستمرة.

وعليه يتم رفض الفرضية الرابعة فيما يتعلق بمتغير " الشكل القانوني " وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.05) في استجابات أفراد عينه الدراسة حول أثر المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة تُعزى للمتغير الديموغرافي (الشكل القانوني)).

5- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية قبول جميع الفرضيات الرئيسة المتعلقة بأبعاد المراجعة المستمرة (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، والامتثال السلوكي والتنظيمي) وأثرها الإيجابي في تقليل مخاطر المراجعة. وفيما يلي مناقشة تفصيلية لهذه النتائج:

أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (خليل وآخرون، 2023) التي أكدت أن تطبيق مدخل المراجعة المستمرة يساهم في تقليل مخاطر المراجعة من خلال التأكيد المستمر على مصداقية المعلومات. كما تدعم هذه النتيجة دراسة (المنصوري وآخرون، 2022) التي أثبتت وجود تأثير موجب ودال إحصائياً للمراجعة المستمرة في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير المالية.

جاء بُعد "الرقابة المستمرة" في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، حيث يرى أفراد الدراسة أن هذا البُعد يقلل من مخاطر الإبلاغ المالي المضلل. وتتفق هذه القناعة مع دراسة (العازمي، 2022) التي خلصت إلى أن المراجعة المستمرة تسمح للمراجع الخارجي بإيلاء اهتمام أكبر بهيكل الرقابة الداخلية، مما يعزز من جودة المراجعة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أظهرت النتائج أن مجرد معرفة الشركات بخضوعها للمراجعة المستمرة يحفزها على الحفاظ على معايير دقة عالية. وهذا يتسق مع توجه دراسة (Eissa & Assaf, 2022) التي أشارت إلى أهمية وعي المراجعين بمخاطر التدقيق الناشئة عن الأنظمة الرقمية وضرورة تطبيق الرقابة المستمرة لضمان جودة التقارير.

كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الخبرة، المؤهل المهني، والشكل القانوني)، وهو ما يشير إلى وحدة المرجعية المهنية والوعي التقني الموحد بين المراجعين نتيجة الالتزام بالمعايير الدولية (ISA) ومعايير الهيئة السعودية (SOCPA). إلا أن الدراسة اتفقت مع دراسة (المنصوري وآخرون، 2022) في وجود أثر لتفاعل المؤهل العلمي في تحسين كفاءة تطبيق المراجعة المستمرة، حيث أظهرت هذه الدراسة وجود فروق في بُعد الكفاءة الإجرائية لصالح حملة الماجستير مقارنة بالدكتوراه.

6- النتائج العامة للدراسة:

بناءً على نتائج التحليل للبيانات الميدانية واختبار الفرضيات، تتلخص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي (طردي) ذو دلالة إحصائية لكافة أبعاد المراجعة المستمرة (الكفاءة الإجرائية والزمنية، الرقابة المستمرة، والامتثال السلوكي والتنظيمي) في تقليل مخاطر المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R= 0.992) وقيمة معامل التحديد (R2= 0.985)، ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة استطاعت تفسير ما نسبته (98.5%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (تقليل مخاطر المراجعة).
- تُشير النتائج إلى أن بُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية" جاء في المرتبة الأولى كأكثر المتغيرات تأثيراً في تقليل مخاطر المراجعة يليه بُعد "الرقابة المستمرة" ثم بُعد "الامتثال السلوكي والتنظيمي".
- أظهرت الدراسة حالة من التوافق المهني العام بين أفراد عينة الدراسة، مع وجود بعض التباينات المحدودة: فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بُعد "الكفاءة الإجرائية" فقط، حيث كان حملة الماجستير أكثر تأييداً لهذا البعد مقارنة بحملة الدكتوراه. كما أتضح وجود فروق لصالح تخصص المحاسبة في بُعدي "الرقابة المستمرة" و"الامتثال"، مما يدل على أن الخلفية المحاسبية الصرفة تزيد من إدراك المراجع لأهمية هذه الأدوات.
- أثبتت الدراسة عدم وجود فروق تعزى لسنوات الخبرة، أو المسمى الوظيفي (شريك، مراجع... إلخ)، أو نوع المؤهل المهني (SOCPA, CPA)، أو الشكل القانوني للمكتب (الأربعة الكبار، مكاتب فردية). وهذا يشير إلى نضج المهنة في السعودية ووحدة الرؤية تجاه التقنيات الحديثة بغض النظر عن حجم المكتب أو خلفية المراجع.

الاستنتاج

تخلص الدراسة إلى أن المراجعة المستمرة بأبعادها الثلاثة تشكل ركيزة أساسية وحاسمة في تقليل مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السعودية، مما يؤكد أن التكامل بين كفاءة الإجراءات والرقابة الدائمة والامتثال التنظيمي يؤدي بشكل مباشر ومعنوي إلى محاصرة وتقليل

مخاطر المراجعة؛ كما أن ظهور بُعد "الكفاءة الإجرائية والزمنية" كأقوى العوامل تأثيراً، يشير إلى أن سرعة تدفق البيانات وجودة العمليات الزمنية هي المدخل الأكثر فاعلية لتعزيز جودة المراجعة والحد من ثغراتها، وذلك في ظل نموذج إحصائي يتمتع بموثوقية عالية وخلو تام من مشكلات التداخل الخطي أو الارتباط الذاتي، مما يجعل هذه النتائج قابلة للتعميم والاستناد إليها في تطوير ممارسات المراجعة الحديثة.

7- توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الدراسة بما يلي:

1. يجب على مكاتب المراجعة الخارجية التركيز على الأنظمة التي تدعم التدفق اللحظي للبيانات، حيث أثبتت النتائج أن "الكفاءة الزمنية" هي المفتاح الأقوى لتقليل المخاطر.
2. يجب على مكاتب المراجعة تفعيل أدوات الرقابة المستمرة (Continuous Control) التي تعمل بشكل تلقائي لاكتشاف الأخطاء أو التجاوزات فور وقوعها، مما يقلل من تراكم المخاطر حتى نهاية الفترة المالية.
3. كما تدعو الدراسة الجهات التنظيمية، وفي مقدمتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) إلى تطوير أدلة استرشادية ومعايير مهنية تدعم التحول الرقمي في المراجعة.
4. على مكاتب المراجعة الاستثمار في برمجيات المراجعة المستمرة والربط المباشر مع بيانات العملاء، للانتقال من مراجعة العينات التقليدية إلى فحص العمليات لحظياً، مما يساهم في الاكتشاف المبكر للاحتيال، وضمان استدامة واستقرار بيئة الأعمال.
5. ضرورة تعزيز الثقافة الرقمية للمراجعين، وتدريب الكوادر البشرية في مكاتب المراجعة على التعامل مع مخرجات المراجعة المستمرة، مع التركيز على الجانب السلوكي والامتثال التنظيمي لضمان الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات.

التوصيات البحثية المستقبلية:

- إجراء دراسة مقارنة لأثر المراجعة المستمرة في تقليل المخاطر بين القطاع البنكي (الذي يمتلك بنية تقنية متطورة) وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة في المملكة، للوقوف على تباين الجاهزية الرقمية وأثرها.
- إجراء بحث يستقصي وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة أو المراجعين الداخليين حول أثر المراجعة المستمرة في تعزيز حوكمة الشركات السعودية.
- إجراء دراسة تحليلية معمقة حول العوائق (التقنية، القانونية، والسلوكية) التي تحد من التوسع في تطبيق المراجعة المستمرة في مكاتب المراجعة المحلية (غير الأربعة الكبار) في المملكة العربية السعودية.
- بحث العلاقة بين تبني تقنيات المراجعة المستمرة وقيمة أتعاب المراجعة الخارجية؛ وهل يؤدي الاستثمار في هذه التقنية إلى خفض التكاليف على المدى الطويل أم زيادتها نتيجة الحاجة لخبرات تقنية عالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، إيهاب نظمي. (2009). التدقيق القائم على مخاطر الأعمال: حداثة وتطور. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد. (2007). أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدوياً وباستخدام SPSS. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم. (2013). إطار مقترح لتفعيل أدلة الإثبات ببيئة عمليات التجارة الإلكترونية للشركات المتعاملة عبر شبكة الإنترنت. *مجلة الفكر المحاسبي*، (17)، 123 - 174.
- الجمّال، جيهان عبد المعز. (2014). المراجعة في البيئة الإلكترونية. دار الكتاب الجامعي. العين. الإمارات العربية المتحدة.
- حامد، إبراهيم الطاهر. (2018). الاتجاهات المعاصرة للمُرَاجَعَة الخارجية وأثرها في تحقيق جودة التقارير المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين. السودان.
- حجازي، آمنه حجازي عبدالله. (2021). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة النيلين. السودان.
- الحسيني، هدى خليل. (2011). مسؤولية مراقب الحسابات. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 28*، 281- 302.

- خليل، محمد أحمد إبراهيم. محمد، أمل عبد الفضيل عطية. و أحمد، نعمه محمد. (2023). دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر المراجعة وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية. *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، 2*، 336 - 359.
- الزيباري، طاهر حسو. (2011). أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع. المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت: لبنان.
- الشاهين، عصام تركي. (2015). أثر تقييم مخاطر التدقيق في جودة التدقيق. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة دمشق. سوريا.
- الضامن، منذر. (2007). أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة للبحث والتوزيع والطباعة. عمان: الأردن.
- طواهر، محمد التوهامي. وصديقي، مسعود. (2006). المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- الطيب، حامد إدريس موسى. (2023). دور المراجعة المستمرة في تقييم كفاءة وفاعلية أداء المراجعين الداخليين بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية: دراسة حالة مكاتب المراجعة بولاية الجزيرة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 9*(3)، 315 – 335.
- العازمي، فهد مطلق فهاد. (2022). دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في ظل الرقمنة. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، (13)، 1365 - 1399.
- عبد الله، محمد أبو القاسم. (2020). الاتجاهات المعاصرة للمُرَاجَعَة الخارجية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة : دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.
- عبد المعطي، سيد أحمد. (2013). دواعي و مبررات الطلب على ممارسة مهمة المراجعة المستمرة وانعكاسها على استقلال مراقب الحسابات الخارجي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس. 3*، 565- 616.
- عبد المؤمن، علي معمر. (2014). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب. دار الكتب الوطنية، بنغازي: ليبيا.
- عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (2015). البحث العلمي: مفهومه- أدواته- أساليبه. ط.17. دار الفكر المعاصر.
- عثمان، عبد الرزاق محمد. (2011). *أصول التدقيق والرقابة الداخلية*. الدار النموذجية للطباعة والنشر. بيروت، لبنان.
- عمر، عاطف محمد. (2017). دور المراجعة المستمرة في تقليل مخاطر المراجعة : دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.
- القريشي، إياد رشيد. (2011). التدقيق الخارجي منهج عملي نظريًا وتطبيقيًا. دار المغرب للطباعة والنشر. بغداد. العراق.
- المحمودي، محمد سرحان علي (2019). مناهج البحث العلمي. دار الكتب. صنعاء. اليمن.
- مدني، هادية بشير. (2020). دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- مسبل، مالك محمد. (2016). المراجعة المستمرة ودورها في الحد من مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير المالية: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بسوق الخرطوم للأوراق المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.
- مسعد، محمد فضل والخطيب، خالد راغب. (2009). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- المشهداني. سعد سلمان. (2019). منهجية البحث العلمي. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان: الأردن.
- مطاوع، أحمد كمال. والجوهري، إبراهيم السيد محمد. (2025). تطوير نظام للمراجعة المستمرة باستخدام تقنيات التحول الرقمي وأثره على كفاءة وفعالية عملية المراجعة. *مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات. 7*(5)، 864 – 906.
- المنصوري، الطيب محمد أحمد، محمد، بابكر إبراهيم الصديق، و أزرق، محمد حسن آدم. (2022). الاتجاهات الحديثة في المراجعة "المستمرة" ودورها في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية المنشورة. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 16*، 1- 44.
- موسى، على محمد علي. (2019). أثر تطبيق المراجعة الإلكترونية على مخاطر وجودة المراجعة (دراسة نظرية). منشورات جامعة الزاوية. ليبيا.
- ياسين، سمير طه. البكوع، فيحاء عبد الخالق. (2013). مقترح لتبويب خدمات التأكيد لمراقب الحسابات الخارجي وفق معايير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. *بحث مقدم إلى* المؤتمر العلمي الأول لكليتي القانوني والإدارة والاقتصاد. جامعة دهوك. العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adow, A., H. & Hussien, A., M. (2020). Contemporary trends in external auditing and its role in reducing audit risks-A field study of external auditing offices in Sudan. *International Journal of Advanced and Applied Sciences, 7*(7), 119-125. https://doi.org/10.21833/ijaas.2020.07.015
- Agustin, R. (2020). Professional skepticism and the ability of auditor in assessing audit risk. *International Journal of Scientific & Technology Research,* 9(2). 5479 – 5483. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:222128787

- Akoglu, H. (2018). User's guide to correlation coefficients. Turkish journal of emergency medicine, 18(3), 91-93. https://doi.org/10.1016/j.tjem.2018.08.001
- Aladwey, L. & El Sayad, S. (2024). Auditors' Perceptions of the Triggers and Obstacles of Continuous Auditing and Its Impact on Auditor Independence: Insights from Egypt. *Journal of Risk and Financial Management, 17*(12), 578. https://doi.org/10.3390/jrfm17120578
- American Institute of Certified Public Accountants "AICPA". (2002). Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit". Statement on Auditing Standards, SAS No. 82, AICPA New York. U.S.A. https://www.iia.si/Dokumenti/IIA_mesecni_sestanki/2012/120919/sas_no_99.pdf
- American Institute of Certified Public Accountants "AICPA". (2021). Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit: AU-C Section 240. AICPA, New York. U.S.A. https://bpb-us-w2.wpmucdn.com/u.osu.edu/dist/3/40936/files/2016/12/FraudSAS_AU-C240-1bbl166.pdf
- Arens, A.; Elder, R.; Beasley, M. & Hogan, C. (2017). *"Auditing and Assurances Services"*. 16th Ed. Pearson prentice hall. Hoboken, New Jersey. USA. https://archive.org/details/auditingassuranc16edaren
- Badmus, O. (2025). AI-Driven Continuous Auditing and Real-Time Anomaly Detection to Strengthen Financial Statement Reliability and Regulatory Transparency Frameworks. *International Research Journal of Modernization in Engineering Technology and Science. 7*(6), 5398 – 5418. https://www.doi.org/10.56726/IRJMETS80501
- Boothe, K. (2023). Proposing a Holistic Methodology for Building Risk Management Maturity for. (Thesis for: Ph.D). Financial Management, LIGS University. DOI:10.13140/RG.2.2.32502.47689/1
- Bryman, A. (2012). Social Research Methods. 4th Ed. Oxford University Press. New York. USA.
- Bumgarner, N. & Vasarhelyi, M., A. (2015). *Continuous Auditing—A New View.* In book: Continuous Auditing: Theory and Application. Emerald Publishing Limited. United Kingdom. https://bookstore.emerald.com/media/preview/9781787434141-23-2.pdf
- Chan, D.Y. & Vasarhelyi, M.A. (2011). Innovation and Practice of Continuous Auditing. *International Journal of Accounting Information Systems.*2(12), 152-160. https://raw.rutgers.edu/docs/phd_research_prjcts/David_Innovation_and_Practice.pdf
- Charlton, G. & Marx, B. (2009). An investigation into the impact of continuous auditing on the external auditors of the four largestbanks in South Africa. *South African Journal of Accounting Research, 23*: 45–65. https://doi.org/10.1080/10291954.2009.11435139
- Chuan, C. L., & Penyelidikan, J. (2006). Sample size estimation using Krejcie and Morgan and Cohen statistical power analysis: A comparison. *Jurnal Penyelidikan IPBL*, *7*(1), 78-86. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:73676540
- Davidson, B.; Desai, N., & Gerard, G. (2013). The Effect of Continuous Auditing on the Relationship between Internal Audit Sourcing and the External Auditor's Reliance on the Internal Audit Function. *Journal of Information Systems, 27*, 41-59. https://doi.org/10.2308/isys-50430
- Eissa, H., H. & Assaf, S., F. (2022). Auditors' perceptions of the continuous auditing role in mitigating audit risks in Egypt during the Corona pandemic. *Alexandria Journal of Accounting Research. 3*(6), 1-68. http://search.mandumah.com/Record/1364247
- Haynes, R., & Li, C. (2016). Continuous audit and enterprise resource planning systems: A case study of ERP rollouts in the Houston, TX oil and gas industries. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, *13*(1), 171-179. https://doi.org/10.2308/jeta-51446
- Hazar, H.B. (2021). New Paradigm in Auditing: Continuous Auditing. In: Çalıyurt, K.T. (eds) *Ethics and Sustainability in Accounting and Finance*, Volume II. Accounting, Finance, Sustainability, Governance & Fraud: Theory and Application. Springer, Singapore. http://drhulyahazar.com/images/CA_yazi.pdf

- International Federation of Accountants IFAC. (2022). Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements. 2021 Edition, Volume 1. IFAC Press, New York. USA. https://www.iaasb.org/publications/login/66318
- International Federation of Accountants IFAC. (2023). *Supplement to the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements*. 2023 Ed, Volume III. IFAC Press, New York. USA. https://www.iaasb.org/publications/login/73910
- Kelly, M., & Larres, P. (2025). Enhancing the auditor's mindset: a framework for nurturing professional skepticism. *Journal of Accounting Literature*, *47*(1), 222-243. https://doi.org/10.1108/JAL-07-2023-0122
- Louwers, T., J.; Blay, A. D; Sinason, D. H.; Strawser, J. R. and Thibodeau, J. C. (2018). *Auditing and Assurance Services,* 17th Ed. McGraw-Hill Education, Penn Plaza. New York. USA. https://mirante.sema.ce.gov.br/default.aspx/HomePages/602676/mL58D1/auditing_and-assurance_services-17th_edition.pdf
- Marko, S., & Erik, M. (2019). *A concise guide to market research the process, data, and methods using IBM SPSS statistics*. Springer. https://2u.pw/fMZFv
- Peter, E. G. & Ebimobowei, A. (2013). Audit Risk Assessment and Detection of Misstatements in Annual Reports: Empirical Evidence from Nigeria, *Research Journal of Finance and Accounting*. *1*(4), 97 -109. https://www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/view/4035/4175
- Shipeng, H., Zabihollah, R., Ling, X., & Joseph, Z. (2016). The Association between-Information Technology Investments and Audit Risk. *Journal of Information Systems, 30*, 93-106. https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm?abstractid=3148690
- Temitope, A., O.; Olugbenga, O., M. & Zaccheaus, S., A. (2016). Achievement of Assurance, Monitoring and Risk Assessment Through Continuous Auditing for Effective and Efficient Management. *European Journal of Business, Economics and Accountancy*. *1*(4), 55-67. http://www.idpublications.org/wp-content/uploads/2015/12/Full-Paper-ACHIEVEMENT-OF-ASSURANCE-MONITORING-AND-RISK-ASSESSMENT.pdf
- Tian, X., Tian, Z., Khatib, S. F. A., & Wang, Y. (2024). Machine Learning in internet financial risk management: A systematic literature review. *PloS one, 19*(4), e0300195. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0300195
- Warren, D. & Smith, M. (2006). Continuous Auditing: An Effective Tool for Internal Auditors. [Working Paper]. Available at: at;https://www.researchgate.net/publication/228307292_Continuous_Auditing_An_Effective_Tool_for_Internal_Auditors/link/02e7e53a48588dd49e000000/download?_tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIn19